

أم الرشرش بين حقائق التاريخ والأطماع الصهيونية
(فبراير ١٨٤١ - مارس ١٩٤٩)

دكتور

فطين أحمد فريد على

كلية التربية - قسم التاريخ

جامعة قناة السويس

obseikan.com

أم الرشرش بين حقائق التاريخ والأطماع الصهيونية (فبراير ١٨٤١ - مارس ١٩٤٩)

مقدمة

إن التاريخ يدل على أن رفح أو شجرتين في ضواحيها هي أول حد مصر الشرقي من جهة البحر المتوسط ، وإبلة المعروفة الآن بالعقبة كانت تعتبر تارة في الحجاز وتارة في مصر ، ولكنها كانت في أغلب الأحيان تابعة لمصر . أما اللجنة التي نذبت لتعيين الحدود سنة ١٩٠٦ فقد أبقّت على رفح الحد بين مصر وسوريا ، ولكنها ألحقت إبلة بالحجاز وجعلت رأس وادي طابا قرب جزيرة فرعون الحد بين الحجاز وسيناء^(١) . وبذلك أصبحت قرية « أم الرشرش » تقع داخل الحدود المصرية ، وعلى ساحل خليج العقبة من جهة سيناء .

فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١

تعود قضية الحدود بين مصر وفلسطين ، أو على الأصح بين الولايات التركية في فلسطين والأراضي المصرية في سيناء أو الحد الشرقي لمصر ، إلى عهد فتوحات محمد علي باشا في سوريا حين أجبر بعد انتصاره الكبير في معركة نزيب أو نصيبين عام ١٨٣٩ على الجيوش العثمانية وأصبح على أبواب القسطنطينية - على التراجع إلى حدود مصر التي تقررت في معاهدة لندن ١٨٤٠ وأبلغت إلى محمد علي بفرمان

(١) نوم بك شقير ، « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، دار الجليل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩١ ، ص ٢١ .

١٣ فبراير ١٨٤١ حيث ثبته السلطان العثماني محمود الثاني على ولاية مصر بالحدود المرسومة على الخريطة التي أرسلت إليه^(١) .

لقد حدد فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، الحدود بين مصر والإمبراطورية العثمانية بخط يبدأ من رفح على ساحل البحر الأبيض المتوسط ويمر مستقيماً إلى ميناء العقبة على خليج العقبة ثم إلى ميناء الوجه على الساحل الشرقي لخليج العقبة . وقد ضمنته الدول الكبرى : بريطانيا ، النمسا ، المجر وبوهيميا ، بروسيا وروسيا^(٢) .

ومعنى هذا أن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أعطى لمصر : الوجه ، ضبه ، المويلح ، والعقبة التي تتمكن من تأمين طريق الحج البري بين مصر والحجاز . وقد توقف هذا الطريق بعد شق قناة السويس سنة ١٨٦٩ . ولم يعثر حتى الآن على الخريطين الخاصتين بهذا فرمان . فقد احترقت النسخة التي كانت تحتفظ بها مصر . وإن اختلف الحد السابق في الخريطة الموجودة في استنبول عما جاء ذكره فهي مزيفة وليست الأصلية . إلا أن فرمانات التالية لذلك تؤكد خط الحدود الذي سبقت الإشارة إليه . وقد ظل الساحل الشرقي لخليج العقبة حتى ميناء الوجه ضمن مصر حتى سنة ١٨٩٢ حين نشأت أزمة سيناء مع الإمبراطورية العثمانية^(٣) .

أهمية المنطقة لبريطانيا

وكان لموقع سيناء والمناطق الواقعة على طرفها أهمية دولية لوقوعها على طريق الهند حتى قبل شق قناة السويس والاحتلال البريطاني لمصر . ومنذ حملة نابليون بونابرت ، تحققت لبريطانيا أهمية هذه المنطقة بالنسبة لإمبراطوريتها الشرقية . فسعت بشق

(١) جريدة المؤيد ، القاهرة في ٢٤ أبريل ١٨٩٢ .

(٢) أمسين سامي باشا ، «تقويم النيل وعصر محمد علي باشا» ، الجزء الثاني ، ص ٥١٠ - انظر كذلك كريم ثابت ، «محمد علي» ، ص ص ٣١١-٣١٤ ، محمد فريد ، « تاريخ الدولة العلية العثمانية » ، دار الجليل ، بيروت ص ص ٣٤٦ - ٢٤٧ .

(٣) فيليب بن يوسف جلاد ، «قاموس الإدارة والقضاء» ، ص ٦٠ ، ص ٥٦٠ ، انظر كذلك دكتور محمد محمود الديب ، « حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١١٣ ، محمد فريد ، « تاريخ الدولة العلية العثمانية » ، دار الجليل

الوسائل لإبعاد أى نفوذ آخر عن تلك المنطقة بحجة حماية الطريق الذى تسلكه لمصالحها إلى الهند ، وهذا ما دفعها إلى مساندة الدولة العثمانية حين أحست بخطر جديد لمصالحها فى الشرق مع ظهور قوة محمد على باشا^(١) .

أصبحت قضية الإشراف البريطانى على تلك المنطقة أمراً حيويًا . ووجدت بعض الدوائر البريطانية أن ذلك يرتبط بالإشراف على فلسطين نظرًا لأهمية موقعها بالنسبة للمنطقة ، ورأت الحل فى إيجاد خطة لإبعاد فلسطين من دائرة نفوذ كل من الدولة العثمانية ومحمد على باشا باستيطان اليهود فى فلسطين . وللاهتمام البريطانى بفكرة هذا الاستيطان تقليد طويل انبعث فى القرن التاسع عشر من دوافع دينية بدراسة الكتاب المقدس وما تلاها من إرساليات وبعثات إلى الأرض المقدسة ، كما وجد تعبيرًا له فى الأدب الإنجليزى^(٢) . أضيف له منذ منتصف القرن التاسع عشر عنصر من الإمبريالية البريطانية دفع بريطانيا إلى أن تتبنى الفكرة الصهيونية حتى قبل أن تتبناها أية منظمة صهيونية ، فدعمت مشاريع مونتفيورى ، اليهودى البريطانى ، فى مفاوضاته الأولى مع إبراهيم باشا من أجل استيطان زراعى فى فلسطين^(٣) . ثم فى اتخاذها دور حماية اليهود فى الإمبراطورية العثمانية - فى فلسطين بالذات - تمامًا كما تدعى فرنسا حماية الكنيسة الكاثوليكية وروسيا الكنيسة الأرثوذكسية ، وكان ذلك الهدف الرئيسى وراء إنشاء قنصليتها فى القدس . وفى تعليمات لورد بالمستون إلى الممثلين فى الشرق ١٨٣٩ لتشجيع هذه الحماية وجهوده لإقناع السلطات العثمانية أن الاستيطان اليهودى فى فلسطين إنما هو لفائدكم ؛ لأنه يحول بين محمد على وبين سيادته على سوريا ومصر معًا ، إذ من موقع القوة هذا يمكنه التقدم نحو طرق داخلية من ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية . ومع تأزم المسألة السورية أرسل بالمستون تعليماته إلى

(١) بحرية قاسمية ، « قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى » ، شئون فلسطينية ، نوفمبر ١٩٧١ ، رقم «٥» ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧١ ، ص ١٦٣ .

(2) Palestine, The Organ of the British - Palestine Committee, Jan 26, 1917, P. 2.

(٣) أبلى ليفى أبو عسل ، « يقظة العالم اليهودى » ، القاهرة ١٩٣٤ ، ص ص ١٤٦ - ١٥١ .

سفيره في الآستانة ١١ أغسطس ١٨٤٠ - يوم نزول القوات البريطانية بيروت - أنه لو عاد اليهود « إلى فلسطين » بموافقة السلطان سيكون ذلك كبحاً لأي مشاريع خطيرة في المستقبل من محمد علي باشا أو خلفائه^(١). ولذلك ، ليس من الغريب بعد عودة فلسطين إلى السلطان أن يشير قريب بالمرستون : لورد شافتسبري في مذكرة سبتمبر ١٨٤٠ إلى أن توطين اليهود بضمنان من الدول الأربع هو جزء من تسوية القضية السورية يحتمل السلم والازدهار لكل البلاد التي تقع بين الفرات والبحر المتوسط . وأجمعت مشاريع بريطانية أخرى على أن التوطين اليهودي ضروري من أجل تحكّم بريطانيا في الشرق وكحل عملي للمسألة الشرقية ، أهمها ما اقترحه الكولونيل تشرشل في الستينيات بأن سوريا « ومن ضمنها فلسطين » هي جغرافياً وتاريخياً ضرورة محتمة لمصر وكلاهما يجب أن يرتبطا ببريطانيا^(٢) .

صندوق الاكتشاف الفلسطيني

ويلعب صندوق الاكتشاف الفلسطيني الذي أنشئ عام ١٨٦٥ دوراً كبيراً في تأكيد هذه الصلة العملية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ومع أنه انطلق من فكرة دينية بمهدف دراسة كل ما يتعلق بالأراضي المقدسة ، إلا أن حقول نشاطاته قد تعدت المسألة الدينية العلمية ، فاجتماعات جمعية الصندوق غالباً ما كانت تشير إلى فكرة « عودة اليهود » ، كما أن أعماله قد شجعت بطريقة غير مباشرة عملية الاستيطان اليهودي بتقدم صورة مفصلة عن فلسطين ، ثم إن معظم الذين قاموا بالبعثات والاكتشافات وتولوا عمليات الحفر والمسح ووضع الخرائط كانوا من سلاح الهندسة الملكية^(٣) .

(1) F.O. 7/8/392 .

(٢) خيرية قاسمية « قضية الحدود بين مصر وفلسطين » ، ص ١٦٤ .

(٣) خيرية قاسمية ، « قضية الحدود بين مصر وفلسطين » ، ص ١٦٤ . بدأ الصندوق ينشر دورية منذ

بعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ ، ازدادت أهمية المنطقة التي تقع شرقي القناة^(١) ، وشهدت السبعينيات فترة نشطة من الاهتمام بفلسطين لما تولى دزرائيلي رئاسة الوزارة البريطانية . ورغم أنه لم يحقق شيئاً له علاقة بفلسطين حين قام بتسيير سياسة أوروبا حيال المسألة الشرقية في مؤتمر برلين ، إلا أنه شجع ودعم جهود بريطاني آخر من الذين شاركوه عطفه على اليهود ، والدور الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في سياسة الشرق عن طريقهم . كان لورنس أوليفنت (١٨٢٨ - ١٨٨٨) صحفياً وعضو برلمان قام برحلات إلى الشرق بعد توقيع معاهدة برلين حين دخلت المسألة الشرقية مرحلة جديدة ، ورأى أن مشكلة الشرق ستتركز في المستقبل في تلك المنطقة التي تحرس طريق البحر الأبيض المتوسط نحو المحيط الهندي بسبب خطر تهديد روسيا بالتقدم نحو البحر الأحمر عن طريق العقبة مما يخول لها الإشراف السياسي على كل الشرق ، فوضع مشروعاً يضمن حل المشكلة وينمي موارد الإمبراطورية العثمانية بإنشاء شركة لاستيطان المناطق الغنية وغير المأهولة في الدولة العثمانية ، وأوصلته استنتاجاته ونتائج تحرياته إلى أن مكان الاستيطان هو الجانب الشرقي للأردن في النهاية العلوية للبحر الميت « أرض جلعاد » التي أثبتت تحريات صندوق الاكتشافات الفلسطيني أنه يتمتع بإمكانات كبيرة وأن الشعب الذي سيدعى لاستيطان هذا المكان هو الشعب اليهودي من أوروبا الشرقية . وفي دعوته التي بناها على عوامل دينية عاطفية تكمن أمور سياسية واستراتيجية ، فقد دعم مشروعه كل من لورد بيكونسفيلد « دزرائيلي » وسالسبوري ، وكتب سنة ١٨٨٠ أن الأحداث السياسية في الشرق قد أخذت تتجه نحو فلسطين وخاصة ولايات شرقي الأردن بسبب توسطها الجغرافي بين الأماكن المقدسة قرب الحدود الروسية من الجانب الآسيوي وبين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر .. وبين سوريا ومصر .. ولها قيمة استراتيجية وسياسية . ومن الواضح أن اليوم ليس ببعيد حين سيتحقق تهديد المصالح البريطانية بالخطر ؛ بسبب أننا فوتنا فرصة

(٤) أيلي ليفي أبو عسل ، « يقظة العالم اليهودي » ، ص ص ١٤٦ - ١٥١ .

الاهتمام بالأشياء التي يمكن أن تحدث في المستقبل . لكن مفاوضات أوليفنت الدبلوماسية فشلت في الآستانة ورفضت السلطات إدخال عنصر جديد في المسألة الشرقية بفتح ولاياتها الآسيوية ، وخاصة هذا البلد المقدس، للهجرة اليهودية الجماعية. وربما كانت المرامي البعيدة وراء تلك المخططات هي التي دفعت السلطات العثمانية إلى وضع قيود أمام هجرة يهودية جماعية ، وأجأت السلطان عبد الحميد إلى فصل سنحوق القدس عن ولاية دمشق وإحاقه بالآستانة مباشرة^(١) .

زاد تعقيد الموقف نتيجة احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ . فقد أعطاهما ذلك اهتماماً أكثر بفلسطين ، وزاد قلقها في الحصول على دولة صديقة على جانبي الطريق نحو الهند ، هذا القلق هو الذي أدى إلى اهتمام متعاطف مع الهجرة اليهودية في أوروبا الشرقية إلى فلسطين في أوائل الثمانينيات وتشجيع جمعيات أحياء صهيون وتدخل الممثلين الدبلوماسيين البريطانيين بالآستانة بالاشتراك مع ممثلي فرنسا والولايات المتحدة لتخفيف قيود الدولة العثمانية على الهجرة . وربما كانت العقبات التي وضعتها السلطات العثمانية في وجه الاستيطان اليهودي في فلسطين هي التي أدت بالسلطات البريطانية في مصر إلى العطف على مشروع فردي لاستيطان يهودي في منطقة تشرف عليها بريطانيا قرب فلسطين . ويرتبط هذا المشروع باسم بول فريدمان^(٢) .

مسألة فرمان ١٨٩٢ وتطوراتها

كان السبب في تأخر صدور فرمان تولية عباس الثاني أن الباب العالي كان يريد تحوير الحد الفاصل بين سيناء والعقبة وسلخ الأخيرة عن الحدود المصرية . وقد دارت المفاوضات في هذا الشأن بين الحكومة المصرية والباب العالي بواسطة مختار

(1) F. O. 882/17. Syrian political situation since 1800.

(1) F. O. 78/5479. (Immigration of Jelils into Palestine 1891-1905), see also.

أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضي والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث » ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٣٨ - ٣٩ .

باشا ، وبعد موافقة السير بارنج على طلب تركيا ، تقرر نهائيًا في يوم ١٦ فبراير ١٨٩٢ أن تتخلى مصر عن العقبة للدولة العلية ، ورفع هذا القرار للصدارة العظمى . وكان الخديو يرمى بهذا التساهل إلى استمالة الباب العالي وإظهار تقربه للدولة^(١) .

وبعد ذلك ، وردت برقية من الآستانة في يوم ٢٤ فبراير ١٨٩٢ بأن أحمد باشا أيوب - مشير السراى الهمايونية - سيقوم إلى القاهرة حاملاً فرمان التولية^(٢) .

مضى بعد ذلك أكثر من شهر ، ولما لم يصل المندوب حتى أواخر مارس ، بحث الخديو مع النظار في إرسال خطاب استعجال إلى الباب العالي مشرب بروح الود والتفاهم ، فأرسل بعد الاتفاق على صيغته . وفي الساعة الثانية بعد ظهر ٥ أبريل ١٨٩٢ ، وصل إلى محطة العاصمة حامل فرمان أحمد أيوب باشا . وقد كان من المنتظر قراءة فرمان كالعادة ، ولكن كانت ثمة عقبات لم تذلل بعد ، وذلك أن الباب العالي كان يريد الاستيلاء على الطور أيضًا بعد التسليم له في العقبة . وقد ورد ذلك في فرمان الذى لم يطلع عليه سفير إنجلترا في الآستانة .

فأرسل اللورد سالسبورى رئيس الوزراء الإنجليزى إلى السير أفلين بارنج « لورد كرومر » بالمعارضة فى تلاوة فرمان قبل الاطلاع عليه وحتى تصدر إرادة سلطانية بترك إدارة الطور لمصر . وقد اجتمع قنصلا فرنسا وروسيا مع الجناب الخديو . وتحدثا معه فى مسألة الطور . ثم اجتمع تيجران باشا « الإنجليزى الجنسية » ناظر الخارجية

(١) أحمد شفيق باشا ، « مذكراتى فى نصف قرن » ، الجزء الثانى ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٨٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ٩ - ١٠ .

(٢) فيليب بن يوسف جلاد ، « قاموس الإدارة والقضاء » م ٦ ، الإسكندرية ١٨٩٩م ، نص فرمان ص ٧٥٧ - ٧٥٨ ، انظر كذلك ، أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ٤١ - ٤٢ .

لقد صدر هذا فرمان فى ٧ جمادى الآخرة ١٣٠٩هـ الموافق ٩ يناير ١٨٩٢م . وأرخ فى ٢٧ شعبان ١٣٠٩هـ الموافق ٢٦ مارس ١٨٩٢م .

٢٢٦ ————— أم الرشرش بين حقائق التاريخ والأطماع الصهيونية
المصرية بالغازى مختار باشا وتداولاً ملياً فى الموضوع . ورفعت نتيجة المباحثات إلى
السلطان^(١) .

أحست الدولة العثمانية بحرج موقفها أمام الدول الكبرى الضامنة لفرمان ١٣
فبراير ١٨٤١م الخاص بمحمد على باشا ، ووجدت أن الموقف يندب بعواقب وخيمة ،
فبدأت تتراجع بعد المراوغة^(٢) .

وكانت فرنسا وروسيا توافقان على ترك الطور لتركيا على أن يسمح لمصر نظير
ذلك بتقوية جيشها إلى حد يكفى لصون حدودها . ولكن إنجلترا كانت تعارض
فى هذه النظرية . ثم شاء القدر أن يحل المشكلة لصالح مصر وأن تبقى الطور فى
يدها^(٣) .

فريدمان والاستيطان الصهيونى

والشئ العجيب أن أزمة سنة ١٨٩٢ بين مصر والإمبراطورية العثمانية ارتبطت
بمحاولة مبكرة للصهيونية سعياً للاستيطان على الساحل الشرقى لخليج العقبة على
مقربة من فلسطين . فقد حضر يهودى ألمانى يدعى فريدمان سنة ١٨٩٠ إلى مصر
واستأذن فى السفر لزيارة الساحل الشرقى لخليج العقبة ، وأجابه الخديو والاستعمار
البريطانى إلى طلبه ، ثم عاد إلى ألمانيا ليجمع اليهود للاستيطان فى الأراضى المصرية
الواقعة فى شرق خليج العقبة وما حولها . وحضر مع عشرين من اليهود الألمان
والروس ، واشتروا أرضاً جهة المويلح وما حولها مع العلم بأن قوانين الدولة العثمانية
كانت تمنع بيع الأراضى فى شبه الجزيرة العربية . وقد أساء فريدمان وجماعته معاملة
الأهالى هناك . وأثار ذلك العمل غيظ السلطان العثمانى فاتخذ إجراءات :

١ - طرد فريدمان وجماعته الصهيونية خارج الإمبراطورية العثمانية .

(١) أحمد شفيق باشا ، « مذكراتى فى نصف قرن » ، ص ص ١٠ - ١٢ ، انظر أيضاً فيليب بن يوسف
جلاد ، « قاموس الإدارة والقضاء » ، م ٦ ، ص ٧٥٩ .

(٢) جريدة المقطم ، العدد ٥١٩٥ بتاريخ الثلاثاء ٢ مايو ١٩٠٦م الموافق ٩ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .

(٣) أحمد شفيق باشا « مذكراتى فى نصف قرن » الجزء الثانى ، ص ص ١٢ - ١٣ .

٢ - إدخال تعديلات على حدود مصر بعد موت الخديو توفيق في ٧ يناير ١٨٩٢ . ولذلك حرم فرمان تولية الخديو عباس الثاني الصادر في ١٧ يناير ١٨٩٢ مصر ليس فقط من إدارة المراكز التي كانت ممنوحة لها شرق خليج العقبة ، وإنما أيضاً من قسم من أرضها ، وهو شبه جزيرة سيناء . ولذلك ، ثارت ثائرة مصر والاستعمار البريطاني لأن هذا العمل كان معناه العدوان على تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ التي ضمنتها الدول الكبرى في مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ وفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١^(١) .

وبذلك ، اقتربت الدولة العثمانية بصورة خطيرة من قناة السويس ؛ الأمر الذي يهدد شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية . كما أن اللورد كرومر خاف أن تتمكن الدولة العثمانية بهذا الاقتراب من إثارة المشاكل السياسية في مصر . ولذلك استقر الرأي على إبعادها قدر الإمكان عن مصر وعن قناة السويس^(٢) . ومن ثم اتخذ اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر موقفاً صلباً في هذا الخصوص ، وأوعز بعدم تلاوة فرمان حتى يأتي تعديل من القسطنطينية يعيد لمصر شبه جزيرة سيناء التي حاولت أن تسليخها منها الدولة العثمانية وتضمها إلى ولاية الحجاز . وبالفعل تقرر إعادة شبه جزيرة سيناء لمصر في برقية أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم إلى الخديو عباس الثاني يوم ٨ أبريل ١٨٩٢ جاء فيها : « أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهي باقية على حالتها ، وتكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية التي كانت مداراة بها في عهد جدكم إسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا . أما الأراضي التي تقع بين العقبة والوجه فقد ضمت إلى ولاية الحجاز نظراً لأنها لم تعد في طريق المحمل المصري الشريف »^(٣) .

(١) محمد محمود الديب « حدود فلسطين - دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، ص ص ١١٣ - ١١٤ ،

انظر كذلك : أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضي والحاضر » ، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

Mariolile, j. (Cromer in Egypt), Elek looks, London 1970, P.264, see also, (2) رشدي باشا ، « مسألة العقبة » ، ص ٩ .

(٣) فيليب بن يوسف جلاد ، « قاموس الإدارة والقضاء » ، م ٦ ، ص ٧٥٩ ، انظر كذلك : خيرية

قاسمية ، « قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى » ، مجلة شئون فلسطينية ،

عدد ٥ نوفمبر ١٩٧١ ، ص ١٦٦ .

وأصبحت تلك البرقية مكملة لفرمان تولية الخديو عباس الثاني ، وقد نشرها اللورد كرومر على العالم . وحتى لا يحدث أى لبس بخصوص تلك البرقية المكملة لفرمان التولية ، أرسل اللورد كرومر بمذكرة فى ١٣ أبريل ١٨٩٢ إلى وزير الخارجية المصرى تيجران باشا جاء فيها : « إن برقية الصدر الأعظم التى تفضلتم باطلاعى عليها تجعل من الواضح أن شبه جزيرة سيناء - وهى الأراضى المحددة من الشرق بخط يسير فى اتجاه جنوبي شرقى من نقطة قريبة من شرق العريش إلى رأس خليج العقبة - سوف تظل تحت الإدارة المصرية ، وأن قلعة العقبة الواقعة شرق هذا الخط سوف تبقى قسماً من ولاية الحجاز »^(١) .

ونشرت كل هذه الوقائق فى جريدة الوقائع المصرية بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٢ . وأحيطت دول العالم التى كانت ضامنة لاتفاقية لندن ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١ ، فرنسا وروسيا وإنجلترا والنمسا وروسيا ، بكل هذه الإجراءات وكذلك الباب العالى . وردت هذه الدول بالموافقة ، أما السلطان فلم يعترض على شىء^(٢) .

وهكذا نجد أن الأراضى التى تقع غرب العقبة وضمنها قرية « أم الرشرش » هى أراضٍ مصرية تكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية ، وأصبح معروفاً أن الحد الفاصل بين سيناء والأملاك العثمانية هو « خط يمتد من نقطة شرقى العريش بمسافة ٢٨ ميلاً هى رفح يتجه جنوباً بشرق حتى ينتهى إلى قلعة العقبة على خليج العقبة ، فما وقع غربى هذا الخط تكون إدارته منوطة بالخديوية المصرية »^(٣) .

(١) محمد محمود الديب « حدود فلسطين - دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، ص ١١٥ ، انظر كذلك: فيليب بن يوسف جلاد ، « قاموس الإدارة والقضاء » ، م ٦ ص ٧٦٠ ، نعوم بك شقير ، المرجع السابق ص ص ٥٨٨ - ٥٨٩ .

(٢) محمد محمود الديب « حدود فلسطين - دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، ص ١١٦ .

(٣) جريدة المقطم ، العدد ٥١٩٦ بتاريخ ٣ مايو ١٩٠٦ ، الموافق ٨ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .

واعتبر مشروع فريدمان السبب المباشر لنشوب نزاع الحدود بين مصر وتركيا عام ١٨٩٢ ، فقد أثار هذا المشروع الشكوك في ذهن السلطان بأن اليهود المتوطنين خارج حدود السلطنة سوف يستخدمون هذا المكان كنقطة انطلاق نحو فلسطين وإنشاء دولة يهودية - وأراد السلطان أن ينتهز الظروف لحسم مسألة الحدود الفاصلة بين الأراضي المصرية وسائر ولايات السلطنة العثمانية، لأنه منذ فرمان ١٨٤١ لم يجر تحديداً قاطعاً، واتجه الرأي في الآستانة على عدم ترك شئ لمصر خارج حدودها الأصلية « خشية أن تكون هذه الجهات يوماً ما محلاً لنفوذ غير وطني ولا إسلامي فيه .. ولا سيما وأن خليج العقبة من المهدات إلى بلاد فلسطين»^(١) .

ومن الجدير بالذكر أن إنجلترا والدول المتحالفة معها التي وقعت على معاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠م ، والضامنة لتنفيذ فرمان السلطان الصادر إلى محمد على في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١م بخصوص حكم مصر ، لم تتدخل في شئون مصر عندما رفض محمد على تحديد الحدود المصرية الشرقية كما جاء في فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، وجعل حد مصر الشرقي من رفح حتى جنوب قلعة الوجه . أما في عهد عباس حلمي «عباس الثاني» فإن إنجلترا تدخلت عندما أراد الباب العالي سلخ جزء من سيناء ، وحرضت بعض الدول الكبرى كفرنسا وروسيا ، خوفاً على قناة السويس وعلى مصر التي تحتلها بالطبع^(٢) .

أحسّت الدولة العثمانية بأن ذراعيها قد لويتا ، عندما ضغطت عليها إنجلترا لتصحح الوضع بالنسبة لفرمان تولية العرش الذي صدر إلى عباس حلمي باشا ، فأصدرت برقية الصدر الأعظم التي صححت الوضع بالنسبة لشبه جزيرة سيناء . وهذا الوضع يعتبر وضعاً مهيناً بالنسبة لدولة الخلافة الإسلامية وبالنسبة للسلطان العثماني

(١) جريدة المؤيد ، عدد يوم ٢٤ أبريل ١٨٩٢ ، انظر كذلك : جريدة المقطم ، عدد يوم ٦ أبريل

١٨٩٢ ، أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضي والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن

الأحداث » ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضي والحاضر » ، ص ٦٧ .

٢٣٠ ————— أم الرشرش بين حقائق التاريخ والأطماع الصهيونية
خليفة المسلمين .. مما جعل الأوضاع في هذه المنطقة الحدودية تنذر بالخطر ، لوجود
ثلاث قوى فيها هي ^(١) :

١ - مصر صاحبة الحق في أراضيها .

٢ - إنجلترا ، دولة الاستعمار صاحبة القوة والبطش .

٣ - الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، وصاحبة السيادة على ولاياتها .

فمصر تريد حقها كاملاً في سيطرتها على كامل أراضيها دون انتقاص من حدودها
التاريخية والطبيعية .

وإنجلترا تريد تأمين الحدود الشرقية لمصر تأميناً كاملاً ، تحسباً للأخطار المرتقبة في
المستقبل على قناة السويس ، شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية . وتود أن تقيم
الاستحكامات المنيعة في منطقة طابا وما حولها ضمناً وأماناً .

والدولة العثمانية تريد أن تسترجع هيبتها التي ضاعت منذ عهد محمد علي باشا ،
وسيطرتها الفعلية على مقدرات الأمور في مصر لترسم سياستها كما ترى هي لا كما
يرى المصريون . تريد تبعية فعلية لا اسمية . تريد تقوية قبضتها من آن لآخر على مصر .
لذلك فهي ترى أن مطالبة مصر أو إنجلترا برسم خط الحدود الشرقية لمصر يعتبر تعدياً
على سيادتها ، من دولة تابعة لها وهي مصر التي تشغل جزءاً من إمبراطورية يحكمها
خليفة المسلمين ، أو من دولة استعمارية محتلة كإنجلترا التي تحتل إحدى الولايات الهامة
للدولة العثمانية . ولا يمكن رسم خط الحدود والحالة هذه ، لأن الإمبراطورية كل
يتبع السلطان العثماني ولا يمكن أن يتجزأ أبداً . ولا يشغل مساحة الإمبراطورية
إلا دولة واحدة حاكمة ومسيطرة هي الدولة العثمانية وسلطان واحد هو السلطان
العثماني ، وما الخديو إلا وال تابع ، ينبغي أن تسير تصرفاته وأعماله في فلك الحكم
العثماني ، وتحت سيطرة السلطان وتوجيهاته وأوامره . فمع من ترسم الحدود على
حد قول الصدر الأعظم مراراً ^(٢) ؟

(١) المصدر السابق ، ص ص ٨٦ - ٩٦ .

(٢) أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضي والحاضر » ، ص ص ٦٨ - ٩٦ .

ويتضح من فرمان اعتلاء العرش الذى صدر لعباس حلمى باشا ، أن الدولة العثمانية كانت تريد الاقتراب من قناة السويس بأى شكل من الأشكال كى تتمكن من نقل معادها العسكرية إلى المناطق البعيدة . وتود إحكام السيطرة على الأراضى البعيدة التابعة لها فى منطقة البحر الأحمر والخليج^(١) . كما تهدف إلى تأمين الأماكن المقدسة فى القدس وفى الحجاز . وكانت تريد أيضاً إبعاد مصر وإنجلترا عن العقبة حيث تخطط لمد خط السكك الحديدية من معان إلى العقبة بعد أن وصل خط الحجاز من إستنبول حتى المدينة المنورة^(٢) .

ونستطيع هنا أن نستخلص نتيجة هامة من جراء أزمة فرمان تولية العرش لعباس حلمى باشا ، وهى أن هذا الحدث « فتح أعين الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية البريطانية على ضرورة مراقبة تحركات الدولة العثمانية عند حدود مصر الشرقية »^(٣) .

حادث المرشش

هدأت الأوضاع على الحدود ، ونامت المسألة نوعاً طبيعياً ، إلى أن عين الكولونيل براملى BRAMLY الإنجليزى مفتشاً على شبه جزيرة سيناء سنة ١٩٠٥^(٤) . وشرع المستر براملى فى الإصلاح الإدارى ، وكان ضمن هذا الإصلاح تنظيم البوليس الأهلى وتقسيمته إلى هجانة ومشاة وإقامة سد فى بطن وادى العريش قرب نخل لرى الأراضى المجاورة لها . فأشاعت بعض الجرائد المحلية المعادية للاحتلال خيراً مؤداه أن الإنجليز أرسلوا رجالهم إلى سيناء ليينوا القلاع على حدودها وفى النفس شىء ، فبعث والى

(١) أورخان محمد على « السلطان عبد الحميد الثانى » الكويت ١٩٩١ ، ص ٢٦٦ .

(٢) السلطان عبد الحميد الثانى « مذكراتى السياسية ١٨٩١ - ١٩٠٨ » ، مؤسسة الرسالة بيروت

١٩٧٧ ، ص ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) أحمد أمين عامر « أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية » ، مجلة السياسة .

(٤) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ٧١ .

سوريا برسالة برقية بهذا المعنى إلى السلطان العثماني فطلب من مصر رجوع العساكر الإنجليزية عن الحدود فأجابته مصر بكذب هذه الإشاعة^(١) .

ثم بلغ مصر أن السلطان أمر بإنشاء نقطة عسكرية عند عين القصيمة وأخرى عند مشاش الكنتلا في وادي الجرافى وكلا المحليين داخل في حد سيناء . وكان السلطان قد أنشأ قائممقامية جديدة سنة ١٨٩٩ في بئر سبع . فأخذت مصر ترقب حركاته على الحدود بعين ساهرة^(٢) .

وفى يناير ١٩٠٦ أصدرت الحكومة المصرية أوامرها إلى المستر براملى مفتش شبه جزيرة سيناء ، بوضع خفر من البوليس في نقب العقبة لمراقبة الحدود ، فذهب المستر براملى ببعض رجال البوليس إلى رأس النقب . ولما لم يجد فيه الماء الكافى نزل إلى المرشش « أم رشرش » في سفتح النقب على الجانب الغربى من رأس خليج العقبة^(٣) .

ولما علم البكباشى صدقى أفندى قائد العقبة بالخبر ، توجه إلى براملى بعد أن وصل إليه رسولان من قبله يطلبان السماح لبراملى بمقابلته . وقد أفاد براملى بصورة قاطعة بأنه جاء لإقامة معسكر للجنود في المنطقة المذكورة ، طبقاً للأوامر التى تلقاها من سردار مصر « حاكم مصر العام » . وذكر أن المناطق الممتدة من خليج العقبة حتى البحر الأبيض تابعة لمصر ، وهى المرشش وأم البيان وغديان ونقب العكفى وكونتلة الجرافى والقسيمة وعجروود وخان يونس^(٤) .

وكان براملى بك قائماً في خيمته في المرشش ، وجنود حرس الحدود «الجندرمه» الذين في معيته في خيمة أخرى ضربت على حدة. فتقابل معه رشدى باشا وقال له: إن المنطقة التى يقيم فيها منطقة تابعة لإدارة الحكومة السنية مباشرة . ولن يسمح

(١) نعوم بك شقى « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، ص ٥٨٩ .

(٢) نعوم بك شقى ، المصدر السابق ، ص ٥٨٩ .

(٣) نعوم بك شقى « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، ص ٥٨٩ .

(٤) رشدى باشا « مسألة العقبة » ، ص ٢٥٥ . وكان رشدى باشا يشغل منصب قومندان العقبة التركى

أى محافظ العقبة أو الحاكم العسكرى للعقبة .

له بإنشاء مركز الحراسة الذى أرادته . ونصحه رشدى باشا بأن ينهى المشكلة فى مصر^(١) .

وهكذا بدأت المشكلة بهذه الصورة . وقد طلبت الدولة العلية العثمانية ضم معظم بلاد التيه إلى سوريا وذلك برسم خط من العريش إلى السويس ومن هذه إلى نقب العقبة بحيث يكون شرق هذا الخط لها والباقى لمصر . ولما رفضت مصر النظر فى هذا الطلب عادت الدولة العثمانية فطلبت قسمة جزيرة سيناء قسمين بخط مستقيم من العريش إلى رأس محمد وجعل القسم الغربى لمصر والشرقى للدولة العثمانية فأبته مصر النظر فى هذا الطلب أيضاً وأصرت على الخط الذى يخوله فرمان تولية عباس حلمى باشا^(٢) وبرقية الصدر الأعظم جواد باشا من رفح إلى العقبة^(٣) .

أزمة خليج العقبة - طابا سنة ١٩٠٦

تأزمت الأمور مرة ثانية بين الإمبراطورية العثمانية ومصر على الحدود المصرية فى شتاء سنة ١٩٠٦ . ويرجع ذلك إلى رغبة الدولة العلية العثمانية فى الاستيلاء على خليج العقبة وتحويله إلى بحر مغلق فى أيدي الدولة العثمانية . وإبعاد مصر عن مداخله وساحله الغربى . وكذلك رغبة من الدولة العثمانية فى مد فرع من خط سكة حديد الحجاز الذى كان مزماً مده آنذاك من معان إلى العقبة ، وبالتالي زحزحة الحد السياسى المصرى غرباً مما يضيع على القوات المصرية أو قوات الاحتلال البريطانى اتخاذ سيناء كقاعدة لتهديد هذا الخط^(٤) .

وتسيجة لهذا احتلت الدولة العثمانية طابا ، ونقب العقبة ، والقطار وهى ضمن الأراضى المصرية الأمر الذى فجر أزمة طابا سنة ١٩٠٦ . وبرر الغازى أحمد مختار

(١) المصدر السابق ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) نعم بك شقير « تاريخ سيناء القدم والحديث وجغرافيتها » ، ص ٥٩٤ .

(٣) جريدة المقطم ، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير سنة ١٩٠٦ الموافق ١٩ من ذى الحجة سنة

١٣٢٣هـ .

(٤) محمد محمود الديب ، « حدود فلسطين » ، ص ١١٦ .

باشا «المعتمد من الدولة العثمانية في مصر» احتلال تركيا لطابا في مذكرة مطولة بعث بها إلى بطرس غالى باشا ناظر الخارجية المصرية بالآتى : « موقع طابا المختلف عليه والداخل في شبه الجزيرة إن كانت إدارته لمصر فإن مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن سواحل الميناء لا تكون في يد إدارتين . ومع أن الملكية للدولة فإن كل ما هناك هو عبارة عن ساحة جبلية صخرية لا تنفع بشيء ، وإن ترك إدارتها للدولة لن يضر ذلك مصر في شيء »^(١) .

ورفضت مصر ومعها إنجلترا هذا العمل وتلك الإجراءات . وأن اللورد كرومر الذى اتخذنا موقفاً صلباً بخصوص حدود مصر الشرقية وقت أزمة القرمات لم يتهاون مرة ثانية في هذا الموضوع . فلو قبلت مصر تلك الادعاءات التركية لتنازلت عن حقوق مصرية تاريخية مقررة على الساحل الغربى لخليج العقبة . ولو رضيت إنجلترا بالادعاءات التركية لأصبحت الدولة العثمانية في مركز اقتراب تستطيع أن تهدد منه ، بصورة خطيرة ، قناة السويس شريان حياة الإمبراطورية البريطانية^(٢) .

وبينما الأحداث توالى تطورها في منطقة الحدود الشرقية ، قدم القومسيير التركى في مصر أحمد مختار باشا تقريراً مطولاً لوزير الخارجية المصرية بطرس غالى باشا عن المشكلة برمتها في ١١ أبريل سنة ١٩٠٦ م . وهذا التقرير يحمل بين طياته ، وجهة النظر التركية التى أرسلت من إستنبول بناء على المعلومات الواردة من أحمد مختار باشا ومن قومندان العقبة رشدى باشا ، وتتلخص فى الآتى^(٣) :

- إن حد مصر هو من العريش إلى السويس . وكل الأراضى الواقعة فى شرقه هى لولاية الحجاز وسوريا . ولم يكن فى الأمر معاهدة دولية بخصوص ذلك .

(١) أحمد شفيق ، «مذكراتى فى نصف القرن» ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٨٢ .

(٢) محمد محمود الديب ، « حدود فلسطين » ، ص ١١٧ .

(٣) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ١٣٢ - ١٤٣ ، تقرير المعتمد

التركى أحمد مختار باشا المقدم للحكومة المصرية ، انظر كذلك : إبراهيم أمين غالى ، « سيناء المصرية

عبر التاريخ » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ، ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

- إن شبه جزيرة سيناء تركت لمصر بصفة أمانة تسترد عند اللزوم وحين الوقت لاستردادها .

- إن خليج العقبة وشبه جزيرة سيناء خارج المنطقة التي حددها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م . وإن برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ تشير فقط إلى القسم الغربي من شبه جزيرة سيناء الواقع إلى الغرب من الخط الممتد من العريش إلى السويس .

- إن تفسير هذه البرقية هو وفقاً لرغبة الحكومة التركية . وإن العقبة هي عاصمة متصرفية العقبة .

- للدولة العثمانية الحق في إرسال عساكر شاهانية كل يوم حتى السويس .

- طابا وغيرها من المراكز التي احتلتها القوات التركية تقع ضمن أراضي الدولة العثمانية . وإن كان هناك عدوان فهو عدوان مصر عليها^(١) .

- بالرغم من أن الملكية للدولة العثمانية ، فإن الموقع المتنازع عليه عبارة عن مساحة جبلية صخرية ، لا تنفع بشيء وترك إدارتها للدولة العثمانية لا يضر مصر بشيء .

- حق الكلام هو لسمو الخديو وحده ، وليس لبريطانيا .

وهكذا كشف الباب العالي كل أوراقه بتقديمه المذكرة إلى وزارة الخارجية المصرية . فاتضح أن المطامع التركية تتعدى بكثير موقع طابا . وترمى إلى الاعتراف للسلطان بحق استرداد جزء من سيناء أو شبه الجزيرة بأسرها إذا ما ترائى له ذلك^(٢) .

ورأت إنجلترا أنها احتلت مصر وشبه جزيرة سيناء تابعة لها ، ولا بد وأن تظل كذلك طالما بقيت إنجلترا في مصر . ولا بد وأن تكون حدود مصر مستقرة كما كانت وغير متنازع عليها كما كان الحال قبل الاحتلال البريطاني لمصر^(٣) وإن إنجلترا لن تعرض حد مصر الشرقي ، وأمن قناة السويس وأمن مصر للتحكيم الدولي . وأنها تفضل حل النزاع بطريق المفاوضات وإنما بشرط أن تجلو القوات التركية أولاً عن المراكز المصرية التي احتلتها في شبه جزيرة سيناء ، وأن السلطان التركي ليس حراً في

(1) Parliamentary Debates, vol – 156, May 7, 1906, pp. 917-919.

(٢) إبراهيم أمين غالي « سيناء المصرية عبر التاريخ » ، ص ٤٢٠ .

(3) Parliamentary Debates, vol. 156, May 7, 1906, p. 919.

٢٣٦ ————— أم الرشرش بين حقائق التاريخ والأطماع الصهيونية
تفسير فرمان سنة ١٨٩٢ والبرقية المكملة له حسب هواه^(١) . وأن القبول بمطالب
السلطان والسكوت عليها معناها تهديد الملاحه في قناة السويس ، وحرية مصر ،
ومستقبل الأسرة الخديوية في مصر .

ولما اطلع الخديو عباس حلمي على تقرير المعتمد التركي أحمد مختار ، تباحث مع
رئيس الوزراء مصطفى فهمي باشا ووزير الخارجية بطرس غالي باشا فيما جاء فيه،
وبعد تباحث رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع اللورد كرومر ، قدما للخديو تقريراً
منه بوجوب حفظ حقوق مصر في سيناء^(٢) .

وفي اليوم التالي ١٤ أبريل ١٩٠٦ بعث الخديو عباس برسالة سرية للصدارة
العظمى يحتج على ما ورد في التقرير ويقول : لا يمكن قبول ما جاء في التقرير لأنه
يتجاوز حقوق مصر ، التي تتلخص في أن الحدود المصرية في شبه جزيرة سيناء تنتهي
في العقبة ، ويدخل في هذا التحديد موقع طابا كما ورد في برقية الصدر الأعظم جواد
باشا في ٨ أبريل ١٨٩٢ والتي تعتبر أساساً للمفاوضات^(٣) .

وعلى أثر وصول هذه الرسالة للآستانة ، جاء الرد في ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٦ بما
يفيد أنه صرح لإدارة المصرية بإنشاء نقاط حراسة عسكرية على طريق الحج بين العقبة
والوجه . وبما أن هذه الأماكن لم تدخل في خريطة التحديد المصرية المرفقة بالفرمان
الصادر لمحمد علي باشا ، فقد وجد من الضرورة إعادة هذه المناطق لولاية الحجاز .
أما شبه جزيرة سيناء فتبقى على ما كانت عليه أيام محمد علي باشا وإسماعيل باشا
ومحمد توفيق باشا^(٤) .

(1) Parliamentary Debates, vol. 155, April 2, 1906, p. 169.

(٢) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضي والحاضر » ص ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٣) أحمد شفيق باشا « مذكراتي في نصف قرن » ، الجزء الثاني ، القسم الثاني ، ص ص ٨٣ - ٨٤ ،
انظر كذلك ، إبراهيم أمين غالي ، « سيناء المصرية عبر التاريخ » ، ص ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، انظر :
نص رسالة الخديو عباس إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٠٦ والتي تحدد وجهة نظر
الحكومة المصرية بشأن حدود مصر الفاصلة بينها وبين الأملاك العثمانية « نص الرسالة باللغة
الإنجليزية » .

(٤) أحمد شفيق باشا « مذكراتي في نصف قرن » ، الجزء الثاني ، القسم الثاني ، ص ٨٤ .

ثم وردت رسالة خاصة من الباب العالي إلى الخديو عباس حلمي باشا تطلب منه الاطلاع على الفرمان الصادر لمحمد علي باشا والخريطة المرفقة التي توضح حدود مصر، لكى لا يكون هناك أدنى شك أو تردد أو تدخل أجنبى والمقصود به تدخل بريطانيا في المشكلة^(١).

وتقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى إستنبول لحل مشكلة طابا حيث سافر يوم ١١ أبريل سنة ١٩٠٦ ومع ملف بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا . وقد وعد الصدر الأعظم أن الدولة العثمانية تجرى اللازم لإنهاء الأزمة . أما موقف السفير الإنجليزي ، فإنه يعكس وجهة نظر حكومته في ضرورة إخلاء طابا أولاً من الجنود العثمانيين ثم البدء في ذلك في التفاوض لتخطيط الحدود . وعاد أحمد شفيق إلى مصر في ٢٨ يونيو ١٩٠٦ صفر اليدين دون أن يصل إلى حل لمشكلة طابا^(٢) .

حادث رفح

أرسلت الدولة العثمانية نقرأً من الجنود لاحتلال رفح بعد أن احتلوا طابا . فأزالوا عمودى الحدود من مكائهما تحت السدرة في ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦ بعد أن تقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى إستنبول لحل المشكلة . واقتلعوا عمد التلغراف المصرى بين بئر رفح وطريق بئر الرفيح في ٢٨ أبريل ، وجعلوا مكائهما عمداً تركية . ونصبوا خيامهم في حد مصر بين السدرة وطريق رفيح^(٣) .

ويذكر رشدى باشا أن إنجلترا استغلت هذا الحادث استغلالاً جيداً ، حيث استخدمته في تقوية موقف مصر من مشكلة العقبة^(٤) . ورفض الخديو عباس حلمي باشا بإيعاز من اللورد كرومر مطالب الدولة العثمانية الخاصة بالحدود والسابق ذكرها ، وأرسل رده إلى السلطان وجاء فيه : « إن الأساس الصالح للحدود هو برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ . وإنه إذا ما كانت هناك بعض البقاع المعينة مشكوك في وضعها فيمكن أن يسمح المهندسون خط الحدود بين رفح والعقبة . وبدلاً من أن ينتهى هذا

(١) أحمد شفيق باشا ، المصدر السابق ، ص ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٣) نعوم بك شقير ، المصدر السابق ، ص ٥٦٤ .

(٤) رشدى باشا « مسألة العقبة » ، ص ٧٨ .

الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال إلى غرب القلعة . وختم برقيته بأن طابا على اقتراحه تقع ضمن الأراضي المصرية، وبالتالي يجب أن تنسحب منها قوات الدولة العثمانية فوراً حتى يتسنى بدء المفاوضات مع الدولة العلية»^(١) . وبذلك نجد أن أم الرشرش تقع داخل الحدود المصرية .

واعترض السلطان العثماني على ذلك وقال : إن برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ المكملة لفرمان تولية الخديو عباس حلمي الثاني تشير فقط إلى القسم الغربي من شبه جزيرة سيناء^(٢) .

زاد حادث رفع من غضب الإنجليز ، فقرروا وضع حد لمشكلة الحدود ، وذلك باستعمال التهديد حيث أرسلوا إنذاراً بواسطة السفير البريطاني في إتنبول نيقولاس أوكونور إلى وزير الخارجية التركي توفيق باشا يوم ٣ مايو ١٩٠٦ للجلاء عن طابا وتحديد خط الحدود بين رفح حتى رأس خليج العقبة على أن يتم قبول ذلك خلال عشرة أيام وتهديد بعواقب الامتناع عن التنفيذ^(٣) .

كانت أول ردود الفعل التركية للإنذار البريطاني أن أرسل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني «نجيب باشا» كمبعوث خاص له صباح يوم ٥ مايو سنة ١٩٠٦ إلى السفير البريطاني في إستانبول نيكولاس أوكونور برسالة يجدد فيها تأكيداته باحترام برقية ٨ أبريل ١٨٩٢، وبأنه لا يدعى أى شىء غرب خليج العقبة . وقد رد السير أوكونور على ذلك بأنه على السلطان أولاً وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجلاء عن طابا وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز^(٤) .

(١) محمد محمود الديب « حدود فلسطين » ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(2) F.O, No. 372, Sir Telilfik to Sir N. Oconor, 17 may 1906.

(3) F.O, No. 163, Sir N. Oconor to Sir Eduard Grey, May 3. 1906.

(4) Oconor to Grey, May 5, 1906 (Tel. No. 38) corres. No. 138.

ورفعت بريطانيا كل المحاولات العثمانية التي تهدف إلى إصدار بريطانيا تصريحًا بسيادة السلطان على مصر^(١). وقد رأت إستنبول بعد ذلك أن تغير من أسلوبها السياسي؛ فقامت بمحاولة يائسة لإبعاد البريطانيين تمامًا عن ميدان الصراع على اعتبار أن المسألة تخص مصر والدولة العثمانية وحدهما. وعلى هذا الأساس أرسل الصدر الأعظم برقية إلى الخديو في ٧ مايو ١٩٠٦ يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن مسألة الحدود. وكان مما جاء في هذه البرقية «أن وضع إنجلترا في مصر يعتمد كما هو معروف على الاحتلال العسكري في البلاد، وأن تدخلها في تلك المسألة لا يصح فهي من اختصاصك وحدك. وحيث إن السلطان قد أسند إدارة الأراضي المصرية إليكم، فهو يرجوكم ألا تمكنوا أية قوة أجنبية من التدخل^(٢)».

وقد بعث الخديو - بناء على نصيحة كرومر - بالرد على برقية الصدر الأعظم، بأنه ليس لديه ما يضيفه إلى آرائه السابقة في الرد على هذا الموضوع^(٣).

وقبل أن تنتضى الأيام العشرة للإنذار جاء رد الصدر الأعظم توفيق باشا بعد ثمانية أيام أى في ١١ مايو سنة ١٩٠٦، يؤكد على سعادته تلقي الرسالة. وينفى الشبهات التي تحوم حول قيام الجنود العثمانيين بشغل طابا. ويقرر إعادتهم إلى أماكنهم الأولى. ويبدى موافقته على بحث الموضوع من جانب المسئولين المصريين والعثمانيين^(٤).

ويبدو من هذا الرد أن الدولة العثمانية بدأت تحسب للأمر حسابها، وأخذت تتوقع رد فعل عنيف إذا هي ترددت أو رفضت ما يطلب منها. وأصبحت تعلق تأزم الموقف على تصلب رشدى باشا وتصرفاته على الحدود^(٥).

(1) Corres. No 199, coromer to grey, may 10, 1906 (Tel. No. 104)

(2) Corres. No 179, O conor to grey, may 9, 1906 (Tel. No. 96)

(3) Corres. No 181, cromer to grey, mg 9, 1906 (Tel. No. 147)

(٤) رشدى باشا، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٥) رشدى باشا «مسألة العقبة»، ص ٦٥.

كما اشتد غضب بعض الصحف اليومية في مصر في تلك الآونة من الباب العالي الذى يدعى أن جزءاً من سيناء لا يتبع مصر ويود سلخه منها عن طريق الفرمانات المتوالية التى يحدد فيها حدود مصر الشرقية . وقد اتضح ذلك بنوع خاص في جريدة المقطم التى أخذت تؤكد علىصرية سيناء بكاملها^(١) .

ارتأت الحكومة البريطانية أن ترسل مذكرة أخرى في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦م قبل يوم واحد من انتهاء مهلة مذكرة التهديد والوعيد الأولى المؤرخة في ٣ مايو سنة ١٩٠٦ . فقام أوكونور بمخاطبة الصدر الأعظم توفيق باشا بمذكرة تؤكد على خط الحدود الذى يبدأ من رفح شمالاً إلى العقبة جنوباً . وتنبه إلى عدم استعمال تعبيرات غامضة في المباحثات في المستقبل كما حدث من قبل في مشكلة طابا عند بداية ظهورها^(٢) .

ولكن السلطان العثماني أقر بعد ذلك بالحقوق المصرية المشروعة . واعترفت الحكومة العلية في رسالة بعث بها الصدر الأعظم توفيق باشا إلى سفير إنجلترا باستنبول سير نيقولاس أوكونور ١٩٠٦ بأنه لم يخطر قط ببال الحكومة الشاهانية الخروج عن مضمون البرقية المرسله من المرحوم جواد باشا إلى سمو الخديو في ٨ أبريل ١٨٩٢ وإن إخلاء طابا قد تقرر وخرجت العساكر التركية من طابا ، وعاد عساكر رفح إلى حدهم ، وأقام قائمقام بئر سبع عمودين من خرائب رفح ونصبهما تحت السدرة مكان العمودين الأولين علامة على الحدود المصرية الفلسطينية^(٣) . ويتضح من هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية أصبحت على علم تام بانسحاب الجنود العثمانيين من طابا . ولذلك طالبت في هذه المذكرة بتطبيق البند الثاني من مذكرة التهديد الأولى التى أرسلت بتاريخ ٣ مايو ١٩٠٦ . وهو تحديد خط الحدود من رفح شمالاً إلى العقبة جنوباً . وقد استقر الرأى على أن الضباط أركان حرب الموجودين الآن في العقبة

(١) المقطم ، العدد ٥٢٠١ ، الصادر في يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٠٦ ، الموافق ١٦ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .

(٢) رشدى باشا ، المصدر السابق ، ص ص ٩٤ - ٩٥ .

(3) F. O; No. 372, Sir Tewfik to Sir N. Oconor, 14 May 1906.

انظر كذلك : نعوم بك شقير ، المرجع السابق ، ص ص ٦٠٢ - ٦٠٣ .

والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديو يملون معاً على الأمكنة اللازمة ليجروا التحريات الفنية على مقتضى القواعد الطبوغرافية ويعينوا على خريطة - النقطة الطبيعية التي يكون بها ضمان الحال الحاضرة وبقاء القدم على قدمه في شبه جزيرة سيناء على القاعدة التي وضعها جواد باشا في برقيته السالفة الذكر . وأن يرسموا خطأً للحدود يتدئ من رفح بقرب العريش ويتجه جنوباً بشرق على خط مستقيم تقريباً إلى نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ٣ أميال من العقبة^(١) .

وتكونت اللجنة المصرية التي اشتركت مع نظيرتها التركية لتعيين خط الحدود برياسة الأميرالاي أوين مدير المخابرات ، اللواء إبراهيم فتحى ، ونعوم شقير سكرتيراً لها بمقتضى أمر صادر من الخديو في ٢٢ مارس ١٩٠٦ . وصحب اللجنة كل من كيلنج Keeling ، وويد Wade وهما مهندسان إنجليزيان في قلم المساحة المصرية من أجل رسم خريطة فنية للحدود من العقبة إلى رفح . وقد سمح للجنة بإدخال تغييرات طفيفة على مسار الحد وفقاً للظروف الطبيعية وتمشياً مع الأحوال البشرية . وتصدر الإشارة هنا أن الظروف الطبوغرافية والبشرية قد تسمح أحياناً بحدوث انحرافات في مسار الحد لخلق حد سياسى مناسب . ويكون الانحراف في حدود ١ كيلومتر (٠,٦٢ ميل) وأحياناً ينص على أن الانحراف لا بد وأن يكون متساوى المساحة على الجانبين^(٢) .

تحرك أعضاء اللجنة المصرية من مصر يوم الخميس ٢٤ مايو ١٩٠٦ . قاصدين العقبة بطريق البحر ، فوصلوا جزيرة فرعون مساء السبت ٢٦ مايو من نفس العام . وفي صباح اليوم التالى ذهبت اللجنة إلى العقبة . وكان لا بد للجنة المصرية قبل ترك العقبة من تعيين نقطة على خليج العقبة تكون مبدأ الخط الذى تسير عليه . فاتفقت على أن يكون مبدؤه المرشش التي تبعد ٣ ٣/٤ ميل من قلعة العقبة . وحننت موقع رفح تخميناً من الخرائط التي بأيديها . ورسمت بين المكانين خطأً تقريبياً اتخذته دليلاً لها

(1) Parliamentary Debates, Vol. 157, May 14, 1906, pp. 98 - 99 .

(2) East, G. And J.R.V. Prescott, «our fragmented word».

لتعيين جهة السير على الحدود . فجعلت أول محطة لها المفرق عند رأس النقب ، فوصلته عصر يوم ٤ يونيو ١٩٠٦ . وقد استخدمت اللجنة المصرية مائة جمل ، يخفرها اثنا عشر من هجانة خفر السواحل^(١) .

وفي اليوم التالي لحق مندوبا اللجنة التركية : « الأميرالاي أحمد مظفر بك ، والبكباشى محمد فهمى بك » باللجنة المصرية . وفي ٧ يونيو سنة ١٩٠٦ سار المهندسان فى المقدمة على الخط المستقيم التخمينى يعينان مواقع الجبال والأمكنة البارزة على جانب الخط بالأرصاد الفلكية ، ويرسمان خريطة الطريق . ومازال الجمع سائراً حتى وصل إلى رفح فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ . وكان فى انتظارهما هناك المستر هيس أحد موظفى قلم المساحة . فرسموا خريطة للحدود عبارة عن خط مستقيم من رفح إلى المرشش والبلاد على جانبيه على نحو خمسة أميال من كل جانب^(٢) . ويتميز خط الحدود الذى رسمته اللجنة المصرية بأنه يقترب جداً من المستقيم ، وينطبق على طبيعة البلاد وتقسيم القبائل أكثر من أى خط سواه^(٣) .

اللجنة التركية وتحديد المبدئى لخط الحدود

ضمت اللجنة التركية طبقاً للإرادة السلطانية السامية كلاً من الأميرالاي أركان حرب أحمد مظفر بك ، والبكباشى أركان حرب محمد فهمى بك ، وصحب اللجنة كل من الصاغ أركان حرب محمد أسعد بك ياور رشدى باشا ، وضابط تركى برتبة ملازم وبعض العساكر ، وسليم بك أسعد سكرتيراً^(٤) .

وفى ١٥ يونيو ١٩٠٦ ، أبلغ قومندان الجيش الخامس الهمايونى ، رشدى باشا بنص البرقية العاجلة التى وصلت إليه من القيادة العامة للجيش العثمانى ، والتى اشتملت

(١) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ٢٢٥ .

(٢) نعم بك شقىر ، المصدر السابق ، ص ص ٦٠٧ - ٦٠٨ .

(٣) نعم بك شقىر ، المصدر السابق ، ص ٦٠٨ .

(٤) نعم بك شقىر ، المصدر السابق ، ص ص ٦٠٥ - ٦٠٧ .

على عدم تخطى الأوامر السابقة الخاصة برسم خط الحدود . ويتوه بأن الخط الفاصل سينتهى عند نقطة في منطقة المرشش تبعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع من الميل من العقبة ، كما ذكر وفد المباحثات التركي . ويهيب السردار بلجنة المباحثات التركية إلى عدم إفساح المجال لإثارة أية مشاكل^(١) .

وعرضت اللجنة التركية خطأ قامت برسمه سمته : الخط الإدارى الفاصل ، يبدأ من رأس طابا على خليج العقبة ويمتد على رؤوس التلال المطلة على العقبة إلى المفرق . ثم سار بطريق غزة المشهور إلى أن وصل جبل الأحيقبة فانحرف شمالاً بغرب إلى بئر عجرود فضمها إليه . ثم عاد إلى طريق غزة حتى وصل قرب عين القصيمة فانحرف نحو ٥ كيلومترات غرباً عنها فضمها إليه . ومر فوق جبل المويلح إلى الروافعة في وادى العريش . ويمشى في الوادى إلى المقضبة . ثم سار شمالاً بشرق إلى الحد بين قبائل السواركة والترايين فمشى عليه إلى رفح فمر بعامودى الحدود إلى أن وصل إلى البحر المتوسط عند تل خرائب عند ميناء رفح على البحر الأبيض المتوسط . وبذلك أدخلت اللجنة التركية في هذا الخط كثيراً من مناطق قبائل اللحيوات والتيهاها العزازمة والترايين التابعين لسيناء^(٢) .

رأى اللجنة المصرية فيما وصلت إليه اللجنة التركية

وكانت حجتها في ذلك أن قائممقامية بئر السبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩ ، وقائمقامية غزة من قبلها ضربتا عليها الضرائب . وأن اتفاق ١٤ مايو ١٩٠٦ يقضى عليهم بترك القدم على قدمه . وفندت اللجنة المصرية هذه الحجة تفصيلاً وبينت بالأدلة الناصعة والمحجرات الرسمية وشهادة مشايخ الحدود أنفسهم الذين رافقوا اللجنة من العقبة إلى رفح ، أن المناطق التي سلخها حد اللجنة التركية من مصر وضمها إلى فلسطين « الدولة العثمانية » كانت منذ القدم تابعة لسيناء ولم يدفع أهلها قط ضرائب للدولة العثمانية . إلا أنه قد تبين أن قبائل القديرات التيهاها والصبيحون العزازمة

(١) رشدى باشا ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) نعوم بك شقير « تاريخ سيناء وجغرافيتها » ، ص ص ٦٠٩ - ٦١٠ .

الداخليين في مصر بناء على خط الحد الذي رسمته اللجنة المصرية كانت قائممقامية بشر السبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩ ضربت عليهم بعض الضرائب ظلماً واعتداءً ، ولكن قائممقامية غزة من قبلها لم تضرب عليهم ضرائب^(١) .

وقد استغرقت هذه المناقشات بين اللجنتين عدة جلسات استمرت من ٨ - ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٦ ، فأصرت اللجنة التركية على رأيها ولم تشأ تعديل خطها فرفع كل فريق حججه وآراءه مفصلة إلى حكومته^(٢) .

اتفاق الحدود

وفي يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦ جاء لكل فريق تلغراف من حكومته يخبره بما تم عليه القرار بين سفير الدولة البريطانية ومجلس الوكلاء « الوزراء » في الآستانة ، ومفاد الإرادة السلطانية بهذا الشأن وهو^(٣) :

١ - أن الحكومة العثمانية أقرت على أن النقب من رأس طابا الشرقي إلى نقطة قرب المفرق يكون للعقبة . وأما المفرق نفسه وآبار ماين عين قديس وعين القديرات وعين القصيمة تكون لجزيرة سيناء . ويكون خط الحدود من المفرق إلى رفح خطأ يقرب من المستقيم ، كما اقترحت اللجنة المصرية .

٢ - أن تقام أعمدة على خط الحدود للدلالة عليه ، وذلك بحضور مندوبي الفريقين .

٣ - أن القبائل القاطنة على جانبي الخط يكون لها حق الانتفاع بالمياه كما جرت العادة . وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والجنדרمة « البوليس العسكرى » ، ينتفعون من المياه التي بقيت غربي الخط الفاصل .

٤ - أن يبقى الأهالي والعربان على ما كانوا عليه قبلاً من حيث ملكية الأراضي والمياه ، كما هو متعارف بينهما .

(١) نعوم بك شقير « تاريخ سيناء وجغرافيتها » ، ص ٦١٠ .

(٢) المصدر السابق ، نفس المكان .

(٣) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضي والحاضر » ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ، انظر كذلك : نص

اتفاقية الحدود باللغة الإنجليزية ، ص ص ٤٠٠ - ٤٠٤ .

عقد أعضاء اللجنتين عدة جلسات ، وعينوا خط الحدود بموجب هذه القواعد الأربع على الخريطة . فكان خطأ يقرب جدًا من المستقيم ولكنه واقع كله غربى الخط المستقيم إلا نقطة واحدة فيه أى موضع عمودى رفح ، فإنها وحدها على الخط المستقيم . فرفع كل فريق هذا الخط وصورة الاتفاق إلى حكومته . وفى أول أكتوبر ١٩٠٦ جاء لكل فريق التصريح من حكومته بتوقيع الاتفاق والخريطة ، فاجتمع الفريقان فى خيمة المندوبين المصريين بعد ظهر ذلك اليوم . ورسما الخط المتفق عليه منقطاً بالحرير الأسود الهندى على نسختين من خريطة الحدود^(١) .

ومن الملاحظ على اتفاق الحدود ، أنه نص على تعيين حدود شبه جزيرة سيناء الشرقية على أنه « خط فاصل إدارى » ، وذلك لأنه كان يفصل بين ولايتين من ولايات الدولة العثمانية . ففى ذلك الوقت لا يمكن اعتبار مصر دولة مستقلة حتى تصبح حدودها مع الولايات العثمانية الواقعة إلى الشرق منها حدودًا سياسية فهى دولة تابعة . وبقيام الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، وانقضاء تبعيتها للدولة العلية ، وبالتالي إنهاء سيادة الدولة العثمانية وكل حقوقها على مصر^(٢) . وبهزيمة الدولة العلية فى الحرب العالمية الأولى ، وقعت اتفاقية سيفر ثم لوزان التى عدلتها . وبمقتضاها تنازلت تركيا رسمياً عن كل حقوقها فى مصر . فقد نصت المادة ١٧ من معاهدة لوزان ١٩٢٣م على أن تتنازل تركيا عن حقوقها فى مصر والسودان ويسرى ذلك ابتداء من نوفمبر ١٩١٤م^(٣) . وبناء على ذلك أصبحت حدود مصر الشرقية حدودًا دولية ، تفصل بين مصر المشمولة بالحماية البريطانية التى انتهت اسمياً فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وبين فلسطين الخاضعة للانتداب البريطانى^(٤) .

(١) نعوم بك شقير ، المرجع السابق ، ص ٦١٠ .

(٢) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٣) الكتاب الأبيض « القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ » ، وزارة الخارجية المصرية ، المطبعة الأميرية

بالقاهرة ١٩٥٥ ، ص ٢١٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٩ ، ص ص ٢١٢ - ٢١٥ .

وفي هذا المقام لا يفوتنا أن نثبت هنا أنه قد تم تبادل المذكرات بين وزارة الخارجية المصرية ووزارة الخارجية البريطانية عقب إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، تطلب فيها بريطانيا من مصر الاعتراف بوضع بريطانيا الخاص بفلسطين، وتؤكد فيها أن حدودها مع فلسطين قائمة ومشهورة ومعروفة منذ سنة ١٩٠٦ وليس فيها لبس أو غموض، وليست موضع خلاف، وبإمكان جمعية الأمم أي: عصبة الأمم تعيين هذه الحدود بما لديها من خرائط لا تقبل الجدل^(١).

ولم تنزع أية دولة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن في السيادة المصرية على سيناء، ابتداءً من رفح إلى رأس خليج العقبة. ثم جاءت اتفاقية الهدنة لتصف هذا الخط بأنه «خط الحدود المصرية»، مما يفيد اعتراف إسرائيل بهذه الصفة في نص المادة ٦ من اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩^(٢).

ومن الملاحظ على النص العربي والإنجليزي المترجمين عن الأصل التركي، أنهما أقحما كلمة نقطة Point على صياغة المادة الأولى دون أن تكون موجودة في الأصل التركي فقد ورد في الترجمتين أن «الخط الفاصل يبدأ من نقطة رأس طابا»^(٣). كما أن الأصل التركي للاتفاقية المكتوب من صورتين والخريطة المرفقة المرسومة من صورتين والموضح بيانها بالتركية، هما اللذان وقعا من أعضاء اللجنتين. أما الترجمة الإنجليزية والعربية للأصل التركي، فلم توقع على الإطلاق^(٤).

ويجب ألا يغيب عنا ونحن نتناول موضوع ترسيم الحدود عام ١٩٠٦ أن نذكر أن قومندان العقبة رشدي باشا رغم تحيزه لجانب موطنه تركيا ومحاولته مخالفة الحقيقة في

(١) أحمد شفيق باشا «حوليات مصر السياسية»، الحولية السياسية الأولى، ص ص ٣٨ - ٣٩، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٣٦.

(٢) وثائق وزارة الدفاع المصرية، «اتفاقية الهدنة العامة المصرية - الإسرائيلية»، هيئة الأمم المتحدة - رودس - اليونان، ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩، القاهرة، مطبعة الحرية والبحرية الفرعية ١٩٤٩، ص ٦.

(٣) أحمد فؤاد متولى «مشكلة طابا بين الماضي والحاضر»، ص ٢٥٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٤٤.

كثير مما ذكره في كتابه إلا أنه اعترف في برقية أرسلها إلى قيادة الجيش العثماني بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٠٦ بأن خط الحدود يبدأ من رفح وينتهي على بعد ثلاثة أميال من خليج العقبة ، نتيجة لسريان مفعول حكم برقية الصدر الأعظم جواد باشا السابق ذكره^(١) .

كما أبلغ قومندان الجيش الخامس الهمايوني رشدي باشا يوم ١٥ يونية سنة ١٩٠٦ بنص برقية عاجلة وصلت إليه من القيادة العامة للجيش العثماني ، يشير فيها سردار الجيش العثماني إلى ضرورة عدم تخطي الأوامر الخاصة برسم خط الحدود . كما ينوه بأن الخط الفاصل سينتهي عند نقطة في منطقة المرشش تبعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع من الميل من العقبة ، كما ذكر وفد المباحثات التركي . ويهيب السردار بلجنة المباحثات التركية إلى عدم إفساح المجال لإثارة أى مشاكل ، مع الاحتفاظ بالتعليمات والأوامر المبلغة إليها في نفس الوقت^(٢) .

كما نوضح أن اتفاقية الحدود عام ١٩٠٦ نصت في المادة السادسة على أن جميع القبائل القاطنة في كلاً الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن إلى العربان والعشائر . كما نصت المادة الثامنة على أن يبقى أهالي وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلاً من حيث ملكية المياه والحقول والأراضي في الجهتين كما هو متعارف بينهم^(٣) .

لقد انتهت مشكلة تعيين الحدود الشرقية لمصر بصفة نهائية بين الحكومتين: المصرية والعثمانية في أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، بالاتفاق على أن تمتد حدود مصر الشرقية من رفح، على البحر الأبيض المتوسط ، إلى نقطة تقع غرب ميناء العقبة بثلاثة أميال . وبقيت

(١) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) دكتور أحمد فؤاد متولى ، المصدر السابق ، انظر : نص برقية القيادة العامة للجيش العثماني يوم ١٥ يونيه ١٩٠٦ إلى قومندان الجيش الخامس الهمايوني رشدي باشا مترجمة إلى العربية نقلاً عن رشدي باشا ، « مسألة العقبة » ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٣) أحمد فؤاد متولى ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٨ ، نقلاً عن أرشيف متحف طوبقابي سراي بإستنبول ، رقم ٥٢٢٧ ، الوقائع المصرية ، العدد ١٢٧ السنة ٧٦ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٠٦ .

أم الرشرش بين حقائق التاريخ والأطماع الصهيونية
 طابا في أملاك مصر .. أما العقبة فظلت في أملاك تركيا . على أنه يلاحظ أن هذه
 الحدود كانت حدوداً إدارية بحتة ، إذ ظلت السيادة العثمانية - من حيث أحكام
 القانون الدولي - ثابتة على جميع البلاد التي تضم خليج العقبة . فاستمر هذا الخليج
 محتفظاً بوصف الخليج الوطني ، واستمرت مضايقه ، في تيران وصنافر ، مضايق وطنية
 كذلك^(١) .

وتوالت الأحداث الدولية بعد ذلك . فقامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ،
 وفي خلالها انحاز الشريف حسين : أمير مكة ، إلى جانب بريطانيا ، وأعلن الثورة على
 الدولة العثمانية ، ونجح الثوار في الاستيلاء على العقبة في صيف عام ١٩١٧ . ومنذ
 ذلك التاريخ صار ميناء العقبة - بصفة مؤقتة - جزءاً من أرض الحجاز التي أصبح
 يحكمها الملك حسين . وعندما ثار عليه «الوهابيون» فر الملك إلى العقبة عام ١٩٢٤ ،
 وحاول «الوهابيون» بزعامه الملك عبد العزيز آل فيصل آل سعود أن يحتلوا العقبة ،
 ولكن تدخل البريطانيين منعه من ذلك . وقامت المفاوضات بين الملك عبد العزيز
 آل سعود والبريطانيين ، وانتهت بعقد معاهدة جدة سنة ١٩٢٧ . وتضمنت هذه
 المعاهدة نصاً يقضى بأن تبقى العقبة في إقليم إمارة شرق الأردن . وكان الوضع الدولي
 للمنطقة كلها قد تبدل بما عقدته الدول المتحالفة من معاهدات فيما بينها - في خلال
 الحرب العالمية الأولى وعقبها مباشرة - لتصفية الإمبراطورية العثمانية ، وتوزيع أقاليمها
 أسلاباً فيما بين بريطانيا وفرنسا^(٢) .

وكان لهذه الأحداث جميعاً آثارها في النطاق الدولي ، وبالأخص في موضعنا الهام
 وهو خليج العقبة . فقد ظهر هذا الخليج - لأول مرة في تاريخه - بمظهر مخالف لمظهره
 الأول . ذلك أنه لم يعد يصدق عليه وصف الخليج الوطني ، لأن شواطئه صارت
 تضمها دول ثلاث ، هي : المملكة العربية السعودية ، المملكة المصرية ، وإمارة شرق
 الأردن . ولكنه من المهم أن نقرر أنه ظل محتفظاً بطابعه التاريخي البحت . ذلك أن
 مياهه تحولت من مياه وطنية خالصة لدولة واحدة - هي الدولة العثمانية المسلمة - إلى

(١) حامد سلطان ، «مشكلة خليج العقبة» ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ،

ص ١١ .

(٢) حامد سلطان ، الصمندر السابق ، ص ١٢ - ١٣ .

مياه تاريخية تخضع للسيادة المشتركة للدول الثلاث الإسلامية التي ورثت ما كان للدولة العثمانية من حقوق دولية في هذه المنطقة ، وهي مصر ، والسعودية ، والأردن . وهذه السيادة المشتركة الثابتة للدول الثلاث سيادة كاملة لا يرد عليها حق المرور البرى للسفن الأجنبية . ومن الأمور الجوهرية أن نقرر أيضاً أن خليج العقبة ظل منذ أقدم العصور بعيداً عن استعمال الملاحة الدولية . ذلك أن الملاحة فيه كانت مقصورة على رعايا الدولة العثمانية . وعندما ورثت مصر والسعودية والأردن - ما كان للدولة العثمانية من حقوق دولية على مياهه ظلت الملاحة في الخليج مقصورة على رعاياها . وإذا كانت السفن البريطانية قد مارست الملاحة في الخليج عقب الحرب العالمية الأولى ، فقد كان ذلك للوصول إلى ميناء العقبة - في شرق الأردن - بوصف أن الأردن كانت تحت الانتداب البريطاني ، وتوجد بها بعض القوات العسكرية البريطانية التي كانت السفن البريطانية تقوم بتموينها عن طريق خليج العقبة وميناء العقبة . ولم يصل إلى علمنا أنه قد مارست الملاحة في خليج العقبة سفن أخرى تابعة لأية دولة أجنبية ، مما يقطع بأن خليج العقبة طوال هذه الفترة ، لم يكن طريقاً تستعمله الملاحة الدولية^(١) .

حدود فلسطين الشرقية

وفي ٣١ أكتوبر ١٩١٧ احتلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي بئر السبع ، وفي أول نوفمبر احتلت غزة وتبعها يافا ، وسار اللنبي بعد ذلك إلى القدس التي سلمها إليه رئيس البلدية بعد انسحاب الأتراك منها في ٩ ديسمبر ١٩١٧ . وفي ١٩ سبتمبر ١٩١٨ استأنف الجنرال اللنبي الهجوم على القوات التركية في باقى فلسطين حيث تقدم بصورة سريعة وفي خلال أسبوع سقطت الأجزاء الشمالية من فلسطين ودخلت القوات البريطانية حيفا وعكا والناصره وطبرية وبيسان وصفد . وبذلك انتهى الحكم التركي لفلسطين^(٢) .

(١) حامد سلطان ، « مشكلة خليج العقبة » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٣ - ١٤ .

(٢) وزارة الدفاع الوطني - الجيش اللبناني ، الأركان العامة - الشعبة الخامسة ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٣ ، ص ص ٤٥ - ٤٧ .

وقبل أن يجف مداد مراسلات حسين - مكماهون دخلت وزارة الخارجية البريطانية في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لاقتسام مناطق النفوذ في الولايات العربية الخاضعة للحكم التركي ضاربة عرض الحائط بالالتزامات والوعود التي قطعتها حول الاعتراف بالاستقلال العربي في تلك المناطق^(١).

تمخضت هذه المباحثات عن اتفاقية سايكس - بيكو المعروفة والتي حصلت بموجبها فرنسا على أجزاء كبيرة من سوريا وجنوب الأناضول وعلى منطقة الموصل في العراق ولونت هذه المناطق على خارطة الاتفاق باللون الأزرق . أما حصّة بريطانيا فشملت الأراضي الواقعة من أقصى جنوب سوريا إلى العراق شاملة بغداد والبصرة والمناطق الواقعة بين الخليج العربي والأراضي الممنوحة لفرنسا ، كما شملت مينائي عكا وحيفا ولونت جميعها باللون الأحمر . أما بالنسبة لفلسطين فقد لونت باللون البني إذ اتفق على إقامة نظام دولي خاص بها^(٢).

وعلى الرغم من أن اتفاقية سايكس - بيكو كانت مؤامرة ضد الوحدة العربية والتقدم العربي بالدرجة الأولى فإن القسم المتعلق منها بفلسطين ، وضع معظمه تحت إدارة دولية ، كان موضع معارضة من قبل قوى أخرى أيضاً . ذلك أن هجوم الأتراك على قناة السويس برهن في مطلع الحرب بشكل قاطع أن خط الدفاع الأول عن ذلك الممر الحيوي هو فلسطين لا سيناء ، وبالتالي فقد رأى لقيف من السياسيين والعسكريين البريطانيين أن الاكتفاء بتحجيد فلسطين ووضعها تحت إدارة دولية ربما عرض أمن السويس للخطر خصوصاً وأن دولة قوية طامعة هي فرنسا تصبح عندئذ بمثابة جارة لمصر . أما القوة الأخرى التي كانت تعارض إقامة إدارة دولية في فلسطين فكانت الحركة الصهيونية العالمية التي رأت في الحرب واحتمال تفكك الإمبراطورية العثمانية فرصة تاريخية للحصول على فلسطين بموجب اتفاقات دولية وعن طريق

(١) عبد الوهاب الكيالي « تاريخ فلسطين الحديث » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٩٢ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية « الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين » ، صادرة عن الأمانة العامة للجامعة العربية ، القاهرة ١٩٥٧ ، نص اتفاقية سايكس - بيكو .

الرعاية الاستعمارية الغربية أى عن طريق التحالف مع أشد الدول الاستعمارية طمعًا
فلسطين أى من خلال الانضواء تحت علم الإمبراطورية البريطانية^(١) .

غادر آخر جندي بريطاني شرق الأردن يوم ٤ ديسمبر ١٩١٩ ، وبذلك أخلت
إنجلترا المنطقة (ب) على حسب اتفاقية سايس - بيكو لإتاحة الفرصة لنشأة الدولة
العربية المتفق عليها بين بريطانيا وفرنسا . وبالفعل قامت الدولة العربية في دمشق تحت
حكم فيصل بن الشريف حسين ، إلا أن فرنسا أسقطتها في ٢٥ يوليو ١٩٢٠ . وقد
أصدرت إنجلترا على منع فرنسا من تخطى حدود اتفاقية سايكس - بيكو جنوبًا .
وقرر الإنجليز سواء جاء فيصل إلى المنطقة (ب) أم لم يكن هناك حكام عرب ، أم نشأ
هناك شبح دولة عربية « فإن هذه المنطقة (شرق الأردن) يجب أن تكون مجالاً
لنفوذهم وحدهم فقط » . ونقلت تلك الرغبة لفرنسا^(٢) .

وهكذا قسمت هذه المنطقة إلى ما وصف بالعراق ، وفلسطين وإمارة شرق
الأردن، التي وضعت جميعها تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا ولبنان اللتين وضعتا
تحت الانتداب الفرنسي ، والحجاز التي قام الملك عبد العزيز آل عبد الرحمن آل فيصل
آل سعود بتوحيدها مع غيرها من مناطق شبه الجزيرة العربية في شكل مملكة متحدة
هى : المملكة العربية السعودية . أما مصر فقد ألزمت بريطانيا بإعلان انتهاء الحماية
عليها ، وصارت دولة مستقلة بذاتها^(٣) .

وتسلم هربرت صموئيل عمله كمندوب سامى لإنجلترا في فلسطين يوم ٢٩ يوليو
١٩٢٠ . أى بعد إخلاء إنجلترا لشرق الأردن ، وسقوط دولة فيصل في دمشق ،
وسيطرة فرنسا هناك .

وفي الحال قام في نفس اليوم بإرسال برقية لوزارة الخارجية البريطانية يقول فيها :
« إن سكان حوران يطالبون باحتلال إنجلترا لمنطقتهم . وحوران هذه كانت عبارة

(١) وزارة الدفاع الوطني - الجيش اللبناني ، الأركان العامة - الشعبة الخامسة ، القضية الفلسطينية
والخطر الصهيوني ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٨٥ .

(٢) د. محمد محمود الديب « حدود فلسطين » ، ص ٨٥ .

(٣) حامد سلطان «مشكلة خليج العقبة» ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٦ .

عن سنحق من ولاية سوريا يقع إلى الشرق من نهر الأردن بين البحر الميت ودمشق . ونصح حكومته البريطانية بأن تغتنم تلك الفرصة للحصول على حدود سياسية شرقية صحيحة لفلسطين»^(١) . ويكشف هذا عن الجهود التي بذلتها الصهيونية في رسم الحد السياسي الشرقي لفلسطين مستغلة في ذلك عميلها الأول .

وجرت مناقشات بخصوص الحد السياسي الشرقي لفلسطين بعد ذلك مباشرة في وزارة الخارجية البريطانية . وعقدت لجنة فلسطين التي تشكلت في وزارة الخارجية البريطانية أول اجتماع لها في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ برئاسة السير جون تल्ली John Tilley . وناقشت في اجتماعها الثالث الذي عقد في ١٧ أغسطس ١٩٢٠ مسألة حدود فلسطين وميزوبوتاميا . وقررت زيادة المناقشة في اجتماعات قادمة حول كيف وأين تثبت حدود كل من فلسطين وميزوبوتاميا . وناقشت اللجنة الحد الشرقي لفلسطين جنوب نقطة الاتصال مع المنطقة الفرنسية (سوريا) في اجتماعها الخامس يوم ٢٤ أغسطس ١٩٢٠^(٢) .

وقال الميجور جنرال ثويتس Thwaites ممثل وزارة الحرب ، أن هيئته (العسكرية) مقنعة بخطط منزهاجن Meinertzhagen كحد لفلسطين . أما كليتون Clayton فقد أشار إلى أن خط منزهاجن Meinertzhagen Line لأية دولة تنشأ مستقبلاً في شرق الخط سوف يحرم فلسطين من مخرج على خليج العقبة . وقررت اللجنة أن تبحث خط منزهاجن بعد ذلك بأسبوع عندما يكون هو نفسه حاضراً^(٣) .

وفي الاجتماع الثامن للجنة فلسطين الذي عقد في ٣١ أغسطس ١٩٢٠ دعا السير تल्ली الكولونيل منزهاجن لأن يشرح الخط الذي يحمل اسمه ، وهل هو رسمه بناء على طلب من مؤتمر الصلح . وأجاب الكولونيل منزهاجن بأنه لم يرسمه بناء على طلب من مؤتمر الصلح ولكنه شرح رأيه في هذا الخصوص لمؤتمر الصلح . وذهب إلى القاهرة

(١) حامد سلطان «مشكلة خليج العقبة» ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٦ .

(2) Foreign Office Registry No. E. 12296/65, November 7, 1922.

(3) Foreign Office, op cit, p. 14.

ورسم حدود فلسطين بناء على أسس واعتبارات اقتصادية محضة وذلك بالتشاور مع الجنرال بولز Bols^(١).

وإلى الجنوب من البحر الميت قال الكولونيل منرزهاجن : أن قراره برسم حدود فلسطين قد تأثر برغبة الدكتور وايزمان في أن يكون لفلسطين ميناء عند العقبة . وأن العقبة لن تكون بذات قيمة لأى أحد على الأقل لمدة ٥٠ عاماً ، ولو أدخلت ضمن فلسطين . ولو دخل هذا الميناء ضمن فلسطين فبالفعل ستمنع أية دولة تنشأ شرق الأردن من منفذ على خليج العقبة . « وجاء في هامش - مذكرة الجنرال هيوبرت ينج - مذكرة وزارة الخارجية البريطانية بخصوص هذا الرأي أن اللجنة قبلت خط منرزهاجن على أن يكون الحد الشرقي لفلسطين جنوب البحر الميت لكنها لم تتخذ قراراً بذلك »^(٢).

ويكشف هذا عن أن الصهيونية هي التي لعبت الدور الأكبر في وضع الأساس لحدود السياسية لفلسطين . وأنابت الصهيونية عملاءها في كل موقع وأى مكان ملحين في تحقيق مطالبها بخصوص الحدود السياسية لفلسطين ومؤثرين بذلك على كل المسؤولين الذين أنيط بهم هذا العمل . كما أن هذا يدحض خداع الإنجليز بأنهم لم يقصدوا بوطن قومي لليهود في فلسطين إنشاء دولة سياسية . فضلاً عن أنه يكشف عن النية الخبيثة التي بيبتها الصهيونية بخصوص فلسطين وتحويلها إلى دولة لهم مستقبلاً وإلا لما بذل الصهاينة كل هذه الجهود بخصوص حدودها السياسية^(٣).

وفي أغسطس ١٩٢٢ أرسلت وزارة المستعمرات البريطانية إلى مندوبها السامي في فلسطين خطاباً تسأل عن الحدود الفاصلة بين شرق الأردن وفلسطين^(٤) . ورد هربرت صموئيل بكتاب بخط اليد وبرقية مخبراً حكومة إنجلترا بأن نقطة البدء في الحد

(1) Foreign Office, op cit, p.p. 15-16.

(2) Foreign Office, op cit, p. 17.

(3) Foreign Office, op cit, p.p. 17-18.

(4) From Colonial Office, E, 8709/582/65, No. 43548/82, dated 1st Sept. 1922.

تقع على خليج العقبة على بعد ٢ ميل إلى الغرب من مدينة العقبة . وقرر في رسالته أن نقطة البدء هذه تتفق مع نقطة الحدود القديمة التي كانت تفصل بين تركيا من جهة ومصر من جهة أخرى ، وبذلك يكون لفلسطين ٤ أميال على ساحل خليج العقبة^(١) .

ثم طلبت وزارة المستعمرات البريطانية من مندوبها السامي في فلسطين تحديداً جغرافياً دقيقاً للحدود^(٢) . ورد المندوب السامي برقية رقم ٣١٥ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢٢ محدداً بكل وضوح هذا الحد الفاصل . وأصبحت تلك البرقية هي الوثيقة الأساسية المحددة للحد الفاصل بين شرق الأردن وفلسطين . وجاء فيها : « إذا لم تعتقدوا بأن سلطات الحجاز ترضى بأن تكون العقبة بداية الحد فإن حد شرق الأردن مع فلسطين يبدأ من نقطة على ساحل البحر الأحمر تقع على بعد ٢ ميل غرب العقبة ، وبعد ذلك شمالاً في وسط وادي عربة »^(٣) . ويدل هذا على أن الحد السياسي بين شرق الأردن وفلسطين باعتراف المندوب السامي هربرت صموئيل اليهودي الصهيوني يبدأ من نقطة على ساحل البحر الأحمر تقع على بعد ٢ ميل غرب العقبة .

كما أن وزارة الخارجية الأمريكية سألت إنجلترا عن مسار الحد السياسي بين شرق الأردن وفلسطين بالضبط ، فقررت الثانية بأنه هو الذي سبقت الإشارة إليه . أن يبدأ من نقطة على ساحل البحر الأحمر تقع على بعد ٢ ميل غرب العقبة ، وبعد ذلك يسير شمالاً في وسط وادي عربة متتبعاً خطأ يمر وسط البحر الميت ووسط نهر الأردن حتى التقاء نهر الأردن باليرموك مع السماح لشرق الأردن بأن يأخذ اللسان ثم في وسط نهر اليرموك^(٤) .

(1) Telegram from the high Commissioner of Palestine to the secretary of state for the colonies, No. 309, 27th August 1922.

(2) Telegram from the secretary of state for the colonies to the high Commissioner of Palestine, No. 280, 28th August 1922.

(3) Telegram from the high Commissioner of Palestine to the secretary of state for the colonies, No. 315, 30th August 1922.

(4) Foreign Office Registry No. E. 12296/582/65, November 7, 1922.

ويختلف الحد في هذا القطاع عن حد اتفاقية سايكس - بيكو ، حيث ضم إلى فلسطين : صحراء النقب ، النصف الغربي من البحر الميت ، نصف نهر الأردن ، أوصل فلسطين إلى خليج العقبة وأصبح لها ساحل عليه طوله أربعة أميال . أى أن الحد في هذا القطاع طرأت عليه تغيرات لصالح فلسطين ويتفق هذا القطاع من الحد مع وضع الظواهر الطبيعية في المنطقة فهو يسير في وسط وادى عربية ، وفي وسط البحر الميت ، وفي وسط نهر الأردن ، وفي وسط نهر اليرموك . ويرجع ذلك إلى أن إنجلترا كانت تسيطر على كل من فلسطين وشرق الأردن ، ولذلك جعلت الحد السياسي بينهما متوازناً إلى أبعد حد ممكن . وتجدر الإشارة هنا إلى أن شرق الأردن لم يكن داخلاً ضمن وعد بلفور الخاص بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لأن ذلك الوعد اقتصر على فلسطين الحقيقية التي تقع غرب الخط الذي سبقت الإشارة إليه^(١) ، وهذا ينفي أى مزاعم للصهيانية بخصوص انتزاع مناطق من شرق الأردن وتغيير موضع الحد هناك .

وأدى تعديل الحد بهذه الصورة عما حددته اتفاقية سايكس - بيكو إلى نتائج هامة تلخص في حصول فلسطين على نصف نهر الأردن ، كما حصلت على النصف الغربي من البحر الميت ، كما وصلت فلسطين إلى ساحل خليج العقبة على عكس ما كان في اتفاقية سايكس - بيكو . وتمشى هذا مع مذكرة المنظمة الصهيونية التي قدمتها لمؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ حيث جاء فيها : « أن التنمية الكثيفة للزراعة تستوجب أن يكون لفلسطين حرية الوصول إلى البحر الأحمر ، وفرصة تنمية الموانئ الجيدة على خليج العقبة . وترى إسرائيل أن جبهتها على خليج العقبة ضيقة والنية مبيتة لتوسيعها »^(٢) .

(1) Department of state, division of Publications, series C, No. 55, Palestine No. 1, «Mandate for Palestine», Prepared in the division of Near Eastern Affairs, U.S.A., May, 1926.

(٢) عادل حامد الجادر ، « سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب » ، مجلة شئون فلسطين ، عدد (٥٥) ، مارس ١٩٧٦ ، ص ١٩١ .

وأضيفت صحراء النقب التي تبلغ مساحتها ١٢٢١٥ كيلو متراً مربعاً وكان هذا مكسباً عظيماً ، ويتماشى تماماً مع رغبة الصهاينة حيث جاء في مذكرتهم السابقة « يجب أن تراعى لجنة الحدود أنه من الملائم جداً ، لمصلحة الإدارة الاقتصادية ، أن تكون مساحة فلسطين على أكبر اتساع ممكن لتستطيع مع الوقت أن تحتوى أعداداً كثيرة من السكان الميسورين . يستطيعون أن يتحملوا أعباء الحكومة العصرية الحديثة ، بأسهل مما تتحملها بلاد صغيرة محدودة السكان بالضرورة^(١) . وبذلك نجد أن توصيل الوطن القومي لليهود في فلسطين إلى خليج العقبة ، وضم النقب إليه يحقق الفصل والعزل بين العالم العربي في آسيا وأفريقيا^(٢) .

وصدر صك الانتداب على فلسطين في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ بعد أن كانت إنجلترا بتوجيه من الصهيونية - قد وضعت الأساس للحدود السياسية لفلسطين . وجاء في المادة ٢٥ من مواد الصك : « إن الانتداب على المنطقة الواقعة بين الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما يتم تحديده » . ومعنى هذا أن تحديد الحد الشرقي لفلسطين ترك للتفاوض عليه^(٣) .

وقام المندوب السامي البريطاني في ١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ بتعيين الحدود الإدارية Administrative Boundaries بين غربي فلسطين وشرقيها على حد التعبير الصهيوني وجرى رسمها على الشكل التالي : تبدأ من نقطة اتصال اليرموك بالأردن فتسير جنوباً في منتصف مجرى نهر الأردن والبحر الميت ووادي العربية حيث ينتهي في ساحل خليج العقبة على بعد ميلين غربي مدينة العقبة^(٤) .

(١) محمد السيد غلاب « الجغرافية التاريخية لإقليم النقب » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، الموسم الثقافي سنة ١٩٥٦ ، ص ٧٩ .

(٢) د. محمد محمود الديب « حدود فلسطين - دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، ص ٩٧ .

(٣) أسعد رزوق « إسرائيل الكبرى » ، سلسلة كتب فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ص ٤٥٠ - ٤٥٢ .

(٤) عادل محمود رياض « الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة » ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٧٠ .

ورفعت الحكومة البريطانية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢، المذكرة التفسيرية للمادة ٢٥ المتعلقة بالحدود، لمجلس عصبة الأمم وتمت الموافقة عليها في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٢^(١). وهذا ما دفع الصهاينة إلى السخط على صك الانتداب لأنه استبعد شرق الأردن من منطقة الوطن القومي لليهود. وبهذه الصورة دخلت المنطقة المثلثة الشكل التي تقع إلى الغرب من وادي عربة، وهي التي كانت جزءاً من ولاية سوريا، ووعدت إنجلترا الدولة العربية بما (وعود مكماهون للشريف حسين)، ضمن الوطن القومي لليهود في فلسطين^(٢). وكان هربت صموئيل هو المسئول الأول عن حصول فلسطين على أربعة أميال من ساحل خليج العقبة كواجهة بحرية لها هناك فيما بعد.

وفلسطين بهذا الوصف تقع بين خطي عرض: ٢٩ ٣٠ و ٣٣ ١٥ وخطي طول: ٣٤ ١٥ و ٣٥ ٤٠. ومما يجدر ذكره أن هذه هي المرة الثانية في تاريخ فلسطين التي تصل فيها حدود فلسطين الجنوبية خليج العقبة. ومرد ذلك هو حرص بريطانيا على قطع بلاد الشام والعراق وعرب المشرق عن مصر وعرب المغرب، مما يجعل من دولة (إسرائيل) عائقاً جغرافياً مانعاً للنهضة في هذه المنطقة. وقد كانت المرة السابقة أيام مملكة الفرنجة في القدس (٤٩٢ - ٥٨٣هـ / ١٠٩٩ - ١١٨٧م)^(٣).

أم الرشراش في مشروع التقسيم وحرب فلسطين

صدر القرار رقم ١٨١ للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ومنطقة مدولة. وأصبحت قرية أم الرشراش حسب هذا التقسيم خارج الدولة اليهودية^(٤).

(١) عادل محمود رياض «الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة»، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧، ص ٨٨.

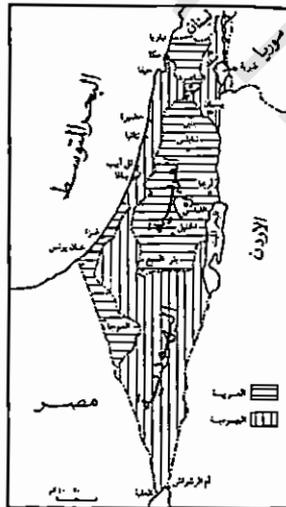
(٢) Foreign Office, op cit, p. 46.

(٣) أنيس صايغ وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، الطبعة الأولى ١٩٩٠، مطبعة ميلانو ستامبا (فارجليانو - إيطاليا)، ص ١٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠ - ١١، انظر: الخريطة المرفقة رقم (١) فلسطين حسب مشروع تقسيم ١٩٤٧.



التقسيمات الإدارية في فلسطين في عهد الانتداب (١٩١٨ - ١٩٤٨)



فلسطين حسب مشروع تقسيم ١٩٤٧

وظل الوضع القانوني لخليج العقبة خاضعاً للسيادة المشتركة لمصر والسعودية والأردن ، إلى أن قامت حرب فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ . فقد حدث عقب الهدنة بين مصر وإسرائيل التي انعقدت في رودس في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، وقبل عقد الهدنة بين الأردن وإسرائيل ، أن تحركت بعض القوات الإسرائيلية في ١٠ مارس ١٩٤٩ ، واحتلت « أم رشرش » على خليج العقبة . وقد تم هذا العمل العسكري على الرغم من وقف جميع التحركات العسكرية التي تضمنتها أحكام الهدنة التي فرضها مجلس الأمن على المتقاتلين^(١) .

المعارك العسكرية لاحتلال أم الرشرش

بانتهاء معركة رامات هاكوفيتش يوم ٧ يناير ١٩٤٩ بانتصار القوات العراقية طويت صفحة القتال في الجبهات الثلاث العراقية والسورية واللبنانية ، وبدأت بعض الحكومات العربية تتفاوض مع نائب الوسيط الدولي الدكتور رالف بانس لعقد هدنة دائمة مع إسرائيل ، على حين راح بن جوريون يرسم الخطط لاحتلال مزيد من الأراضي في جبهة الأردن^(٢) .

الهدنة الرابعة (٧ يناير - ٦ مارس ١٩٤٩)

غربت شمس السابع من يناير ١٩٤٩ على القوات الإسرائيلية وقد بلغ بها الإنهاك نتيجة الجهد الكبير الذي بذلته على امتداد سبعة عشر يوماً من القتال المستمر . وبقدر ما أزعج الأركان العامة ما كانت عليه قواتها في المسرح من إرهاق وانتشار واسع وعمق ضحل ، راع الحكومة الإسرائيلية ما وصلت إليه سمعتها بين الدول ، وإن أثار إعجاب البعض ما حققته قواتها المسلحة من إنجازات في المسرح^(٣) .

ولهذا قبلت إسرائيل هذه الهدنة الرابعة ، حتى تتفرغ للمعركة السياسية والإعلامية التي تعزز بها المكاسب ، وتفرض الأمر الواقع كحل وحيد للمشكلة ، ثم تطمس قضية

(١) حامد سلطان « مشكلة خليج العقبة » ، ص ١٤ .

(٢) حسن البدرى « الحرب في أرض السلام » ، دار الوطن العربي ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٤٥٧ .

(٣) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات العسكرية ، وثائق حرب فلسطين ، غير منشورة ، ملف

الهدنة رقم (٦٦٥) ، ص ٣٥ .

اللاجئين وتغسل يدها من دمائهم ، وتحول مشاعر الأسي على مصيرهم نحو العرب ، على زعم أنهم المسئولون عن تركهم الديار ، فيكون خليقاً بهم أن يستوعبهم ويخلعوا عليهم جنسيتهم ، ويملاؤوا بهم الفراغ الذى خلفته هجرة اليهود من البلاد العربية التى أجزقهم على الرحيل^(١) .

أوجبت هذه المعركة السياسية الإعلامية المستهدفة أن تحول إسرائيل سائر أنشطتها إلى أروقة المنظمات الدولية ، وصفحات الجرائد الأجنبية ، وموجات الأثير وشاشات السينما ، فحفلت هذه الفترة بحملة إعلامية ضخمة ، لا تقل فى حجمها عن الحملة العسكرية التى سبقتها ، وقد تزيد عنها خطورة بالنسبة لنتائجها^(٢) .

وبينما حكومة إسرائيل والمنظمة الصهيونية تمضيان قدماً فى تنفيذ هذا المخطط الجديد ، بدأت فى ١٣ يناير ١٩٤٩ بجزيرة رودس وتحت إشراف نائب الوسيط الدولى مفاوضات الهدنى بين مصر وإسرائيل فى نطاق قرارى مجلس الأمن رقم ٦١ ورقم ٦٢ الصادرين فى ٤ ، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨^(٣) .

وبعد شد وجذب ، وتعنت ولين ، تم يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٩ توقيع الاتفاق على المشروع الذى تقدم به رالف بانس للهدنة بين مصر وإسرائيل . وبناء على المادة الثالثة من هذا الاتفاق ، والملحق (١) المرفق به ، انتهى حصار الفالوجا ، ووصلت طلائع قواتها الباسلة يوم ٢٦ فبراير إلى غزة ، بكل أسلحتها ومعداتها ، حيث استقبلتها الجماهير العربية بحماسة بالغة^(٤) .

الإعداد لاحتلال أم الرشرش

وفى يوم ٢٨ فبراير ١٩٤٩ وصل وفد الأردن إلى رودس ، وفى نفس اليوم نعى إلى علم بن جوربون قرب عودة القوات العراقية إلى ديارها فامتلاً صدره بالرغبة فى التهام

(١) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات العسكرية ، وثائق حرب فلسطين ، غير منشورة ، ملف

الهدنة رقم (٦٦٥) ، ص ٣٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص - ص ٤٦ - ٤٧ .

(٤) لواء أحمد فؤاد صادق « مذكراته » ، غير منشورة ، ص ١٥ . (اللواء أحمد فؤاد صادق كان يشغل

منصب قائد القوات المصرية بفلسطين) .

شريحة أخرى من الضفة الغربية ، ولهذا أسرع يضع الخطط مع يادين للاستيلاء على المثلث العربي الخصيب حتى ضفة نهر الأردن^(١) .

كانت القوات الأردنية تحتل مساحة شاسعة من النقب الفلسطيني . وهي عبارة عن مثلث طول ضلعه الشرقي في وادي عربة مائة كيلومتر ، وطول ضلعه المقابل على الحدود المصرية مائة كيلومتر كذلك . وطول قاعدته أى المسافة ما بين وادي عربة والحدود المصرية في سيناء تزيد على ٦٠ كيلومتر . وملتقى الضلعين في أم الرشراش وهي المركز أو الميناء على خليج العقبة . وتبعد عن ميناء العقبة الأردني حوالي خمسة أميال^(٢) .

وحيثما سافر الوفد الأردني لرودس ، حمل الخرائط التي تشير إلى مواقع القوات الأردنية في النقب ، وعلل الوفد نفسه بالأمال ظاناً أن حدود الهدنة ستكون بحسب ما يبرزه من خرائط . ونسيت عمان أن أيلة (إيلات) أو العقبة الفلسطينية التي تسمى (أم الرشراش) تعتبر في نظر اليهود مكملة لأحلامهم التي حققها لهم الإنجليز في لندن وعمان . ولم تدر حكومة عمان بما كان يجري على مسرح فلسطين لأنها تركت الأمر للفريق جلوب يتصرف فيه كما يشاء وبحسب الأوامر التي يتلقاها من لندن^(٣) .

كانت القوات الأردنية في النقب تتراوح بين ٨٠٠ جندي وألف جندي انتشروا في مراكز حربية هامة تسد كل الطرق التي يمكن للعدو أن يسلكها ، إذا فكر في احتلال أم الرشراش . وكانت تلك القوة مزودة بمدركات ثقيلة وخفيفة ، وبمخضيرة من فرقة التدمير . ولم يطمئن جلوب باشا لوجود تلك القوة بدون قائد إنجليزي ، فأرسل الكابتن (برومج) ، ليكون مسئولاً عن العمليات الحربية في تلك المنطقة^(٤) .

(١) حسن البدرى « الحرب في أرض السلام » ، ص ٤٦٠ ، انظر كذلك : عبد الله التل « مذكرات عبد الله التل - كارثة فلسطين » ، دار القلم ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ص ٤٦٩ - ٤٧٣ . (تشكيل الوفد الأردني من القائمقام أحمد صدقي الجندي رئيساً للوفد ، القائد محمد المعاينة عضو ، وكيل القائد راضى الهنداوى عضواً ، رئيس على أبو نوار عضواً ، ملازم فتحى ياسين سكرتيراً ، وكيل الخارجية رياض المفلح وقاضى عبد الله نصير ، مستشاران قضائيان .

(٢) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٥ .

(٣) المصدر السابق ، نفس المكان .

(٤) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ص ٤٧٥ - ٤٧٦ . (ومن المعروف أن جلوب باشا سلم قيادة الجنوب للضابط الذى أشرف على تسليم اللد والرملة) .

ويذكر عبد الله التل : « وبدأت الحركات الحربية في جنوب فلسطين في ٢٥ فبراير ١٩٤٩، واتخذت شكل دوريات كاشفة في أغلب الأحيان . وقد بدأ اليهود بإرسال دورياتهم الخفيفة وأغلبها من سيارات الجيب إلى الجنوب لكشف المسالك المؤدية إلى العقبة عبر الصحراء . ومن جهتنا كان الجيش العربي قد كشف جميع الممرات والطرق التي يمكن اجتيازها بالسيارات بما في ذلك المنطقة الواقعة ما بين وادي عربة وصحراء سيناء وهي الجهة التي بدأ اليهود بكشفها . وعندما كشف قائد القوات الأردنية (العربي) وتأكد من الطرق التي ستمكن اليهود من الوصول للخليج وزع قواته على تلك الطرق والمسالك وأخفاها في كمائن ومواقع حربية قوية لدرجة أنه أصبح من المستحيل مرور قوات يهودية دون الاشتباك مع الجيش العربي . وقد بثت الألغام الأرضية وحفرت الخنادق ونسفت الطرق في أماكن عديدة لتزيد في متاعب القوات المهاجمة . وحينما وصلت طلائع القوات اليهودية لمراكز الجيش العربي في ٤ مارس ١٩٤٩ اشتبك معها وكان نصيب السيارة الأولى التي وقعت في الكمين أن تطايرت أجزاؤها في الفضاء وهلك جميع ركبها اليهود . ثم عادت الدورية من حيث أتت»^(١) .

وبينما كان الوفد الأردني في رودس ينتظر أوامر عمان لتوقيع اتفاقية الهدنة ، بعثت الحكومة البريطانية برقية إلى الدكتور باناش تخبره فيها بأن القوات البريطانية المرابطة في العقبة لن تتدخل في حوادث جنوب النقب ولن تطلق النار إلا إذا هوجمت من قبل اليهود . وقد أرسلت صورة من البرقية إلى السلطات اليهودية ، وبديهي أن إرسالها لليهود هو إيعاز لهم بالزحف على أم الرشرش لتحقيق أهدافهم كاملة . وقد أكدت برقية حكومة لندن إلى بنش ما أذاعته الصحف العبرية في ذلك الحين عن وصول أوامر وزير الحربية البريطانية (شنويل) اليهودي إلى قائد القوات البريطانية في العقبة والتي تتلخص فيما يلي : « لا يجوز الاشتباك مع اليهود بأي حال من الأحوال ، لا يجوز دخول الحدود الفلسطينية ، إذا هوجمت العقبة من قبل اليهود فعليكم الدفاع عنها على ألا تطاردوا المهاجمين داخل الحدود الفلسطينية»^(٢) .

(١) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٦ .

(٢) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٦ - ٤٧٧ ، انظر كذلك : محمد فيصل

عبد المنعم ، أسرار ١٩٤٨ ، دار المنها للطباعة ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٦٥٦ .

كما أن هيكتور ماكنيل قد صرح في مجلس العموم البريطاني مساء ١١ مارس ١٩٤٩ : « بأنه ليس من المتوقع أن يطلب من القوات البريطانية القيام بأية إجراءات إلا في حالة وقوع خطر يهددها وهو الأمر الذي يرجى أن لا يقع أبدًا »^(١) .

ويذكر عبد الله التل : « هكذا كانت أوامر لندن الحقيقية ، أما ما كان يشاع عن أن القوات البريطانية كانت مرابطة في العقبة لحمايتها والدفاع عن الأردن ضد هجوم اليهود . فقد كان مصدره حكومة عمان التي لم تفكر يوماً ما فيما كان يجري في العقبة أو في أي مكان آخر لأن أغلب وزرائها من الجهلة الذين لا يعرفون أين يقع النقب »^(٢) .

كثرت دوريات الاستطلاع اليهودية وأصبح الاشتباك بين قوات الجيش العربي واليهود متوقعاً في كل لحظة ، وساعدت طائرات الاستطلاع اليهودية القوات البرية الزاحفة . وكان قائد القوات الأردنية على اتصال بقيادة الجيش في عمان لتلقى الأوامر ، وقد جاءته أخيراً البرقية التالية من الجنرال جلوب تأمره بسحب جميع القوات الأردنية إلى العقبة^(٣) . وقد نصت برقية جلوب على : اسحبوا قواتكم من المراكز التالية فوراً . أولاً : جبل الردادى . ثانياً : وادى الحياتى . ثالثاً : رأس النقب . رابعاً : أم الرشراش . تتجمع القوات في العقبة بالمواقع التي يعينها لكم الجيش البريطاني . تنقل الأسلحة والذخائر بقدر الإمكان وتلف التجهيزات الثقيلة^(٤) .

هذه أوامر الجنرال جلوب وقد نفذها الكابتن « بروموج » فسحب جميع القوات من مراكزها قبل أن ترى اليهود بأعينها ، وكانت صدمة عنيفة للجنود الأبرياء أن تأتيهم الأوامر بترك ميناء « أم الرشراش » الحصين وهم لا يعلمون السر في ذلك^(٥) .

(١) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٧ .

(٢) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ٤٧٧ .

(٣) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٤٧٨ . (و برقية الجنرال جلوب برقم ٨١١/٢/١٧/٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٦) .

الردادى : جبل يشرف على سهول العقبة ووادى عربة ، الحياتى : واد يقع على خط مواصلات اليهود الذين زحفوا من بحر السبع إلى الخليج . رأس النقب : تل عال يشرف على أم الرشراش وميناء العقبة .

(٥) المصدر السابق ، نفس المكان .

العملية « شن تاف شن »

حشد بيجال يادين كافة القوات المتيسرة لشن الهجوم على المثلث العربي واحتلاله حتى نهر الأردن . وأصبح الأمر معداً للتنفيذ لولا أن ساورت بن جوريون الهواجس خشية أن يتسبب هذا العدوان الجديد في إثارة مشاكل محلية دولية تعرض مكاسب إسرائيل للانكماش . ولهذا فضل أن يستخدم شن تاف شن للتهديد عسكرياً والمزايدة دبلوماسياً بدلاً من التورط فيها بالقتال الفعلي^(١) .

وأصدر بن جوريون أوامره إلى يادين بأن يبذل جهده حتى تتسرب الخطة لتصل إلى الملك عبد الله ليجعله أكثر ميلاً إلى تقبل وجهة نظر إسرائيل في المفاوضات الدائرة برودس . ولم يستغرق نبأ الهجوم وقتاً طويلاً ليبلغ أذن الملك عبد الله الذي راح جلوب يحذره مغبة التورط فيه ويذكره بأنه لم يعد للقوات العربية المجتمعة في فلسطين ما يساوى ربع ما لدى الأركان العامة الإسرائيلية منها ، ناهيك عن الفرق الكبير بين النوعين من حيث الكفاءة القتالية^(٢) .

ولم يكن الملك عبد الله في حاجة إلى تكرار النذير أو التذكير به ، ولكن بن جوريون لم يكن قد ملاً جوفه بعد من تراب فلسطين بالقدر الذى يشبعه ، ولهذا تحول بكل ثقة نحو الجنوب ليمد حدود إسرائيل حتى البحر الأحمر ، ويأخذ ما يستطيع برغم من لا يستطيع^(٣) .

العملية « عوفداه »

مدت الأركان العامة الإسرائيلية قبضتها جنوب شرق النقب حتى عين حصب بالعملية «لوط» ، مثلما مدتاً غرباً حتى العوجة بالعملية « حوريب » . إلا أن أنظارها

(١) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة ، وثائق حرب

١٩٤٨ ، ملف رقم (٦٨٨) ملف العملية « شن تاف شن » وهي تعنى السن بالسن .

(٢) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة ، وثائق حرب

١٩٤٨ ، غير منشورة ، ملف رقم (٦٨٨) المصدر السابق .

(٣) حسن البدرى « الحرب في أرض السلام » ، ص ٤٦١ .

ظلت تتطلع إلى المثلث الحيوى الذى تمتد أضلاعه المتساوية فوق وادى عرابة من جهة، وحدود مصر من الجهة المقابلة ، وتقع قمته على رأس خليج العقبة فى الجنوب^(١) .
وقدرت الأركان العامة أن الفاصل الزمنى بين توقيع مصر على هدنة رودس وتوقيع الأردن عليها يكفى ويزيد لدق إسفين بين جيشيهما واحتلال المثلث ثم بمجاهتهما والعالم أجمع بالأمر الواقع^(٢) .

وخلال ما بقى من أيام شهر فبراير ١٩٤٩ ، والأيام الأولى من مارس نشط الاستطلاع الإسرائيلى الذى أظهر أن الطريق إلى قمة الخليج وعر لكنه ممكن .
ومثلما اعتمدت خطة « يوعاب » على مطار روحاما لزيادة سرعة اندفاع القوات الإسرائيلىة نحو هدفها النهائى فى عمليات أكتوبر ١٩٤٨ ، اعتمدت أيضاً على مطار إبراهيم الواقع على مسافة ٥٠ كيلومتراً شمال أم الرشرش لنقل الأسلحة والمعدات قريباً من قمة خليج العقبة للانقضاض على شاطئه بقفزة واحدة . وتم تخصيص لواء النقب واللواء جولانى وبعض عناصر من اللواء الثامن مدرع لتنفيذ القفزة حتى شمال العقبة ، على حين وقع على اللواء إسكندرونى مهمة تنفيذ القفزة الشمالية منها حتى جنوب البحر الميت^(٣) .

وفى ٤ مارس ١٩٤٩، تحركت القوات الإسرائيلىة المؤلفة من لواء النقب المدرع ولواء جولانى وثلاث مجموعات من قوات البالماخ التى يقودها إيجال آلون من بئر السبع إلى خليج العقبة^(٤) .

(١) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب ١٩٤٨ ، ملف رقم (٦٧١)، ملف العملية (عوفدها) . انظر كذلك عبد الله التل ، « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٨٠ - ٤٨١ ، لوط هو ابن أختى سيدنا إبراهيم الخليل ، والمعروف أنه كان يسكن جنوب البحر الميت حول سدوم ، وعمورة . والعملية حوريب سميت على اسم أحد جبال سيناء ويعرف اليوم بجبل الجلال . وقد عرفت هذه العملية أيضاً باسم العين لأن أهدافها الثلاثة تبدأ بحرف العين وهى العسلوج والعريش وغزة التى تنطق باللسان العبرى (عزة) . والعملية عوفدها تعنى الأمر الواقع أو حقيقة واقعة .

(٢) المصدر السابق .

(٣) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٤) ويوعاب هو الاسم الحركى لإسحق دوفنو قائد معركة نجبا التى سقط فيها قتيلاً) .

(٤) نجيب الأحمد « فلسطين تاريخاً ونضالاً » ، ص ٥٥٥ .

وبعد توقيع مصر اتفاقية الهدنة في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن في ٤ مارس ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة باعتبارها دولة محبة للسلام رغبة في تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة^(١) .

وفي اليوم التالي مباشرة بدأت إسرائيل في تحريك قواتها جنوباً لاحتلال مناطق حيوية في النقب ، ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن التي تحول دون أى تحرك عسكري للحصول على مكاسب إقليمية . ولما كانت هناك قوات أردنية متمركزة في بعض النقاط المسيطرة في النقب وعلى امتداد وادي عربة إلى خليج العقبة ، فقد تقدمت الحكومة الأردنية بمذكرة احتجاج على التحركات الإسرائيلية المخالفة لقرارات مجلس الأمن ، إلى الدكتور رالف بانس والذي كان يقوم بدور الوسيط للأمم المتحدة . وقد أبرق بنتيجة تحقيقه إلى رئيس مجلس الأمن وورد فيه أن القوات الإسرائيلية بدأت منذ ٧ مارس في تحركها جنوباً لاحتلال منطقة العقبة ، كما أشار إلى تواجد دوريات أردنية تجوب المنطقة وأوضح أن ما قامت به إسرائيل كان مخالفاً لأحكام الهدنة^(٢) .

وكان على لواء النقب بعد تدعيمه بدبابات اللواء الثامن أن يندفع بأقصى سرعة نحو الجنوب بمحاذاة الحدود المصرية صباح ٦ مارس لينجز المهام التالية^(٣) :

- ١ - احتلال مطار إبراهيم وتجهيزه للعمل .
- ٢ - قفل محور التقدم إلى المطار من اتجاه غرندل .
- ٣ - احتلال المرتفعات المشرفة على طابا وأم الرشرش .

(١) محمود رياض « مذكراته ، الجزء الثاني ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٢٢ ، انظر: نجيب الأحمد « فلسطين تاريخاً ونضالاً » ، دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، ص ٥٣٩ . يوضح نجيب الأحمد أن مجلس الأمن الدولي وافق يوم ٥ مارس ١٩٤٩ على الاعتراف بدولة إسرائيل وقبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة ورفع قراره إلى هيئة الأمم المتحدة .

(٢) محمود رياض « مذكراته » الجزء الثاني ، ص ٢٢ .

(٣) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، غير منشورة ، ملف رقم (٧١٠) ، خاص بمعارك لواء النقب ولواء جولاني واللواء الثامن المدرع الإسرائيلي ، ص ٤٥٠ .

بينما كان على اللواء جولاني أن يتجه بعد تدعيمه بالمدرعات أيضاً نحو الجنوب على أن يبدأ السير في توقيت لاحق للواء النقب ، فيقطع وادي عرابة لينجز المهام التالية^(١) :

١ - احتلال عين وبيه وراديان .

٢ - دفع الداوريات على طول امتداد وادي عرابة حتى ٢٠ كيلومتراً من خليج العقبة .

٣ - الاحتفاظ بكتيبة ميكانيكية كاحتياط عام لتوجيه الضربات المضادة .

أما سلاح الطيران فقد كلف بتنفيذ مهام النقل الجوي إلى مطار إبراهيم ، وإجراء الاستطلاع الجوي لصالح لواءى النقب والجولاني ، علاوة على وضع سرب مقاتلات في حالة الاستعداد الكامل ، وتقديم المعاونة الجوية المباشرة للقوات المهاجمة بمجرد طلبها^(٢) .

ومع أشعة الشمس التي بزغت صباح ٥ مارس ١٩٤٩ تحركت مقدمة لواء النقب برأ نحو مطار إبراهيم مارة بعبدات ومختشى رامون . وفي نفس الوقت بدأ تحرك مقدمة اللواء جولاني من كرنب . أما اللواء إسكندروني فقد باشر التقدم من بئر سبع نحو عين جدي ماراً برأس زويرة وأم البرج ، على حين خرجت بعض الزوارق من سدوم مساء ٦ مارس لتقوم بعملية برمائية صغيرة تعاون بها عناصر إسكندروني المتقدمة برأ في احتلال جنوب البحر الميت عند عين جدي^(٣) .

وفي مواجهة هذه التحركات الإسرائيلية كانت عناصر الفيلق الأردني تحتل النقب الجنوبي إلى الجنوب من بئر سبع ، وتتمركز فوق بعض الهيئات الحاكمة على امتداد وادي عرابة والحدود المصرية لقفل الطريق إلى قمة خليج العقبة^(٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤٥١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٣) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، غير منشورة ، ملف رقم (٧١٠) ، المصدر السابق .

(٤) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٨ .

وبعد أن تأكدت الأركان العامة الإسرائيلية أن القوات البريطانية المتمركزة حول مدينة العقبة لن تعترض طريق قواتها وهي تندفع على قمة الخليج^(١) بناء على التدخل الأمريكي ، وأن مجلس الأمن لن يتحرك أيضاً بسبب الدور الأمريكي^(٢) ، وأن عناصر الفيلق الأردني سوف تحذر الاصطدام بها ، أصدر يعقوب دورى الأمر إلى إيجال آلون أن يبدأ العملية « عوفداه »^(٣) .

وحسبى يتجنب يعقوب دورى إثارة أى مشاكل سياسية أو عسكرية فقد أوصى قواته أن تتجنب الاحتكاك بأى قوات مصرية أو أردنية تصادفها على الطريق . وقبل أن يجلى مساء ٦ مارس كانت عناصر اللواء النقب قد أتمت تجهيز مطار إبراهيم لتهبط عليه الطائرات . وسرعان ما استقبل طائرتى كوماندو حوالى الساعة ١٨٠٠ بعد إنارة ممر الهبوط . ثم راحت الطائرات تتوالى حتى فجر ٨ مارس لتنقل الأفراد والأسلحة والمعدات حسب الخطة الموضوعية^(٤) .

كان اليهود يعرفون تماماً نوايا بريطانيا ورغبتها فى تسليم النقب جميعه لإسرائيل ، كما كشفت طائرتهم انسحاب القوات الأردنية بسرعة من جنوب النقب وأم رشرش وتحاشى الاشتباك مع اليهود ، لذلك أسرعت القوات الإسرائيلية بالزحف مارّة بنفس المراكز والمسالك التى أخلاها الجيش العربى الأردنى^(٥) .

ثم تحركت عناصر جولانى من عين حصب صباح يوم ٧ مارس فوصلت طلائعها عين ويبة قبل هبوط الظلام مباشرة ، وبعد أن أمضت الليل فيها استأنفت التحرك جنوباً حتى وصلت يوم ٨ مارس إلى سفوح جبال قطورة الذى يبعد نحو ٦٠ كيلو متراً من قمة الخليج^(٦) . وفى نهاية يوم ٨ مارس ١٩٤٩ وصلت القوات الإسرائيلية نقطة تبعد ٣٠ كيلومتراً عن الخليج^(٧) .

(١) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٨ .

(٢) محمود رياض « مذكراته » ، الجزء الثانى ، ص ٢٢ .

(٣) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ، ص ٤٦٤ .

(٤) المصدر السابق ، ص ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٥) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٦) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ص ٤٦٥ .

(٧) عبد الله التل ، « مذكراته » ، ص ٤٧٩ .

وعندما علمت القيادة الأردنية بذلك أصدرت تعليماتها إلى عناصرها بالنقب أن تترك مواقعها لتفادي الاصطدام بمفرزتي النقب والجولاني ، وبهذا لم يقع قتال يذكر ليقوم دليلاً على خرق إسرائيل الهدنة^(١) .

إلا أنه ذرأاً للرماد في العيون أرسلت الحكومة الأردنية في ١٠ مارس ١٩٤٩ احتجاجاً لوسيط الأمم المتحدة على ما ترتكبه القوات الإسرائيلية في النقب من أعمال عدائية . وكان هذا الاحتجاج مكشوفاً بالدرجة التي جعلت الدكتور رالف بانس يهمله تماماً ولا يتخذ أية إجراءات فعالة لردع القوات المعتدية ، مكتفياً بسؤال حكومة الأردن .. « إذا كانت صادقة في احتجاجها ، فلماذا لم توقف هذا الزحف أو تشتبك معه »^(٢) .

كما أنكرت الحكومة الإسرائيلية أى نشاط لقواتها في النقب ، ثم عادت - بمجرد أن وصلت طلائع لواءى النقب والجولان إلى شاطئ الخليج عند أم الرشرش في الساعة ١٥٠٠ يوم ١٠ مارس - تعلن على الملأ أنها احتلت كل النقب وضمته إلى رقعة الدولة باعتباره جزءاً من القسم الإسرائيلي في قرار التقسيم . وفي نفس الوقت أرسل آلون إشارة برقية إلى الأركان العامة يشرها « بأن جنوده قد وصلت إلى نهاية الخريطة »^(٣) .

وفي ١١ مارس تقدمت مصر بواسطة محمود رياض باحتجاج رسمي إلى الجنرال رايلي الأمريكي الجنسية وكبير مراقبي الهدنة للمخالفات العديدة التي ارتكبتها إسرائيل باعتدائها واحتلال أم رشرش . وطالبت مصر أثناء مناقشة العدوان الإسرائيلي في لجنة

(١) حسن البدرى « الحرب في أرض السلام » ، ص ٤٦٥ .

(٢) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٩ .

(٣) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ص ٤٨٠ - ٤٨٢ ، انظر كذلك : حسن

البدرى ، « الحرب في أرض السلام » ، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ، انظر: نجيب الأحمد « فلسطين تاريخاً

ونضالاً » ، دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، ص ص ٥٥٥ - ٥٥٦ . ذكر نجيب الأحمد

أن القوات الإسرائيلية دخلت أم الرشراش يوم ١١ مارس ١٩٤٩ ورفع عليها العلم الإسرائيلي .

الهدنة بإدانة إسرائيل وعودة قواتها إلى مواقعها فاضطر الجنرال رايلي أمام أحكام اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية الصريحة أن يدين فقط الطريقة التي اتبعتها إسرائيل في احتلال أم رشرش ولكنه لم يدنها لاحتلالها ولم يطالبها بالانسحاب منها^(١).

ثم اجتمعت اللجنة العليا للهدنة برئاسة الجنرال رايلي ومثل مصر القائمقام اسماعيل شرين ومثل إسرائيل موسى ديان في محاولة جديدة لانسحاب إسرائيل من أم رشرش ، إلا أن الجنرال رايلي أفهم إسماعيل شرين بعدم جدوى المحاولة لأن حكومة الولايات المتحدة لن تمارس أى ضغط على إسرائيل في هذا الاتجاه^(٢).

وكان أمام إسرائيل للوصول إلى أم رشرش طريقان رئيسيان ، أولهما الاتجاه جنوباً عن طريق وادي عرابة بجوار الحدود الأردنية والممر بالقرب من ميناء العقبة مما يعرضها للاحتكاك بالقوات الموجودة في ميناء العقبة ، والثاني عبور الحدود المصرية جنوب سيناء لبضعة كيلومترات ثم العودة إلى الأراضي الفلسطينية باتباع الطريق الموجود شمال طابا للوصول إلى أم رشرش ، ولم يكن لمصر أية قوات في هذه المنطقة . واختارت إسرائيل الطريق الثاني لاحتلال أم رشرش لما فيه من عنصر المفاجأة ، فجاءت إدانتها على أساس انتهاكها للحدود المصرية ومخالفتها لنص ما جاء في الاتفاقية بعدم السماح لأى قوات عسكرية باستخدام هذا الطريق الواقع في سيناء والذي يصل إلى أم رشرش^(٣) . وهو نص اقترحت إسرائيل في رودس ولم يجد الوفد المصرى سبباً قوياً يجعله يرفض أو يعترض عليه ، وبعد احتلال إسرائيل أم رشرش واحتلالها استفسر محمود رياض من رئيس الوفد الإسرائيلي موسى ديان أثناء اجتماعات لجنة الهدنة عن سبب إصرارهم على وضع هذا النص في اتفاقية الهدنة مع

(١) مقابلة مع محمود رياض بمنزله بالزمالك يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) أوراق محمود رياض الخاصة، غير منشورة، محاضر اجتماعات لجنة الهدنة خلال شهر مارس ١٩٤٩ .

(٣) اتفاقية الهدنة العامة المصرية - الإسرائيلية ، هيئة الأمم المتحدة رودس - اليونان ، ٢٤ فبراير سنة

١٩٤٩ ، القاهرة ، مطبعة الحربية والبحرية الفرعية ١٩٤٩ ، ص ٣ - ١٤ ، وزارة الإرشاد

القومي « ملف وثائق فلسطين - مجموعة الوثائق الفلسطينية » ، الجزء الأول ، انظر كذلك : اتفاقية

الهدنة العامة المصرية - الإسرائيلية ، ١٩٤٩/٢/٢٤ ، ص ١٠٠٣ - ١٠١٦ .

عدم وجود أية أهمية عسكرية لهذا الطريق بالنسبة للجيش المصري . وكان رده مفاجأة لمحمود رياض ، فقد ذكر أنهم يقصدون بهذا النص القوات البريطانية الموجودة في القناة لأنه قد يحدث في المنطقة ما يدفع بريطانيا إلى محاولة إيجاد اتصال برى بين قواتها الموجودة في قناة السويس وقواتها الموجودة في ميناء العقبة ، وهو ما يتفق فعلاً مع رواية توفيق أبو الهدى عن محاولة بريطانيا منع إسرائيل من احتلال أم رشرش^(١) .

وقد أدرك إسماعيل شرين خطورة الموقف واستطاع إقناع حيدر باشا بضرورة تشكيل لجنة عسكرية وقانونية ، كان من بين أعضائها القائم مقام إسماعيل شرين والدكتور وحيد رأفت والبكباشى محمود رياض مندوبين عن القوات المسلحة . وتوجهت اللجنة بطائرة عسكرية إلى شرم الشيخ فشاهدت خليج العقبة وجزيرة تيران وصنافير واتضح لها أن إسرائيل بوصولها إلى خليج العقبة وجزيرة تيران أصبحت تهدد جنوب شبه جزيرة سيناء والممر المائى لقناة السويس ، كما تهدد منطقة البحر الأحمر كلها سواء السواحل المصرية أم السعودية^(٢) .

وفي يوم ١٣ مارس ١٩٤٩ ، أتم اللواء إسكندرونى مهمته باحتلال عين جدى^(٣) .

إن ما يزيد في فداحة المأساة ، أن نعلم أن القوات اليهودية التى وصلت إلى أم رشرش لم تزد على ٢٠٠ جندى جاءوا بسيارات الجيب واللوريات وبعدهد قليل من المدرعات الخفيفة .

وبديهى أن هذه القوة كان يمكن القضاء عليها في الصحراء لو سمح جلوب باشا لمفرزة واحدة أن تعمل بحرية في النقب ، وخاصة أن جنود الجيش العربى الأردنى قد عرفوا مسالك النقب وطرقاته وخبروها جيداً طوال السنين الماضية التى كان يجرى فيها هذا الجيش مناورات سنوية بما^(٤) .

(١) مقابلة مع محمود رياض بمقره بالزمالك يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) محمود رياض « مذكراته » ، الجزء الثانى ، ص ٢٤ .

(٣) حسن البدرى « الحرب في أرض السلام » ، ص ٤٦٦ .

(٤) عبد الله التل « مذكراته » ص ٤٧٩ .

ويذكر عبد الله التل : « وهكذا خسرتنا منطقة تعتبر من أخطر المواقع الاستراتيجية في الشرق العربي ولأول مرة في تاريخ العرب والإسلام الطويل ينقسم العالم الإسلامي - العربي الذي يمتد من طنجة في الغرب إلى الصين في الشرق إلى قسمين نتيجة وصول اليهود إلى أم رشرش . وتزيد مساحة المنطقة التي سلمها جلوب باشا لليهود على ثلاثة آلاف كيلومتر وربع »^(١) .

وفي ١٥ مارس ١٩٤٩ قدمت السلطات الأردنية مذكرة أخرى تفصيلية إلى الأمم المتحدة في هذا الخصوص . وقد قام الدكتور (رالف بانش) بإجراء تحقيق في ادعاءات كل من الأردن وإسرائيل في خصوص تحرك القوات التابعة للطرفين ، وفي خصوص تحرك القوات الإسرائيلية نحو قرية (أم رشرش) واحتلالها ، وبعث بنتيجة ما أجراه في هذا الشأن من تحقيقات إلى رئيس مجلس الأمن في برقية بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٩ . وقد جاء في نهاية هذه البرقية : « إنني متأكد تمام التأكيد أنه - ما عدا ما هو متعلق العقبة ذاتها - فإن المراكز التي أنشأتها في هذه المنطقة القوات الأردنية والقوات الإسرائيلية قد أنشئت كلها بعد الهدنة التي دخلت في التنفيذ في ١٨ يوليو ١٩٤٨ ، مع استثناء مراكز القوات الأردنية في (عين عبد) و (وكرنوب) ، وبذلك تكون هذه المراكز جميعها قد أقيمت خلافاً لأحكام الهدنة »^(٢) .

وعلى الرغم من أن هذه النتيجة الخطيرة التي وصل إليها التحقيق الذي أجراه الدكتور (رالف بانش) فإن الأمر وقف عند هذا الحد ، فبقيت القوات الإسرائيلية في (أم رشرش) . غير أن بقاءها فيها يعد من الوجهة القانونية الدولية ، ومن وجهة نظر الدول العربية - حتى ما كان منها متهادناً مع إسرائيل - أمراً غير مشروع ، لم تسلّم به الدول العربية قط ، ولا يجوز الاحتجاج به عليها ، كما لا يجوز الاحتجاج به في مواجهة المملكة العربية السعودية - التي تشترك في السيادة على خليج العقبة - لأن هذه الدولة لم تعقد هدنة ما مع إسرائيل . يضاف إلى ذلك أن المراكز والخطوط التي

(١) عبد الله التل « مذكراته » ص ٤٧٩ .

(٢) حامد سلطان « مشكلة خليج العقبة » ، ص ١٤ .

تقررت في اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل هي مراكز وخطوط عسكرية بحتة ، ولا يمكن - على أية صورة من الصور - اعتبارها حدودًا إقليمية من حيث القانون الدولي^(١) .

ولقد كان لاحتلال إسرائيل لقرية (أم رشرش) التي صارت تعرف الآن بميناء (إيلات) الإسرائيلي ، أثر بالغ لدى السلطات المصرية . فقد اتفقت هذه السلطات مع سلطات المملكة العربية السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرة (تيران) و(صنافير) وهما الجزيرتان اللتان تتحكمان في مداخل خليج العقبة . وعلى أثر هذا الاحتلال أقامت السلطات العسكرية المصرية في (رأس نصراني) مدافع ساحلية تسيطر تمامًا على الملاحة في مضيق (الانتربرايس)^(٢) .

وبعد أن تم ذلك رأت وزارة الخارجية المصرية أن تبعث يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٠ بمذكرة إلى الحكومة البريطانية - بوصفها الدولة التي تمون قواتها في الأردن عن طريق ميناء العقبة - تعلمها بأنه « بالنظر للمحاولات التي ظهرت من جانب السلطات الإسرائيلية بالنسبة لجزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر ، بمدخل خليج العقبة ، أمرت الحكومة المصرية ، وذلك بالاتفاق التام مع حكومة المملكة العربية السعودية قواتها باحتلال الجزيرتين احتلالاً فعلياً . وهذا الاحتلال الآن أمر واقع . وقد جاء في هذه المذكرة : « ولما كان هذا الاحتلال لم توح به فكرة إعاقه المرور البرى على أى وجه في المجال البحرى الذى بين الجزيرتين المذكورتين وشاطئ سيناء المصرى ، فمن المسلم به أن هذا الممر ، وهو الوحيد الممكن سلوكه عملياً ، سيبقى حرًا كما كان بالمضى ، وذلك وفقاً للعرف الدولى ومبادئ القانون الدولى المقررة »^(٣) . وقد رأت الحكومة المصرية أن تبلغ السفارة الأمريكية بالقاهرة بمذكرة مماثلة فأخطرتها بذلك يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠^(٤) .

(١) حامد سلطان « مشكلة خليج العقبة » ، ص ص ١٥ - ١٦ .

(٢) حامد سلطان « مشكلة خليج العقبة » ، ص ١٦ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة برقم ٣٦ بعث بها الدكتور وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ ، انظر كذلك وثائق الخارجية المصرية ، مذكرة من الخارجية المصرية إلى الحكومة البريطانية برقم ٥٥ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٠ .

(٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة برقم ٤٢ بعث بها وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .

اتفاقية المثلث

وفي اجتماع (الشونة) وفي العاشرة والنصف صباح يوم ٢٦ مارس ١٩٤٩ اجتمعت الحكومة الأردنية وجلوب باشا بالملك عبد الله ، حيث كشف توفيق باشا أبو الهدى - رئيس الحكومة الأردنية - النقاب عن مأساة النقب الجنوبي بما في ذلك أم الرشرش ، فقال : كان وصول القوات البريطانية للعقبة بناء على طلبنا وبقصد منع اليهود من الوصول إلى الساحل حتى لا يمتنعوا اتصالنا بمصر ، ولكن ذهب أم الرشرش ولم يتدخل الإنجليز . وعندما سألنا السير ألك كركيريد عن السبب حاول أن يبين وقوع سوء فهم بما يتعلق بمجيء القوات للعقبة وأنها جاءت فقط لحماية العقبة . ولكني أفنعتته بوجهة نظري فأبرق إلى المستر بيفن فجاء الجواب مؤيداً صحة رأى الحكومة الأردنية وأن الحكومة البريطانية تعتذر لتقصيرها في تنفيذ العهد لسببين :

الأول : لأن أمريكا نصحتها بعدم الاشتباك مع اليهود .

والثاني : لأن أغلب دول الكومنولث البريطاني لم توافق على الاشتباك مع اليهود^(١) .

ثم أعلن توفيق باشا أبو الهدى ، ما قرره مجلس الوزراء الأردني تنفيذاً لرغبة جلالة الملك عبد الله وحرصاً على سلامة الجيش . وكان القرار ما يلي^(٢) :

١ - يدعى اليهود للشونة يوم الثلاثاء ٢٩ مارس ١٩٤٩ أى قبل آخر موعد لقبول الاتفاقية التي تم التباحث بشأنها بين الأردن وإسرائيل .

٢ - يستحسن أن يحضر مع الوفد اليهودي رئيس حكومتهم لأن رئيس الحكومة الأردنية سيحضر الاجتماع .

٣ - تنوى الحكومة الاتفاق مع الوفد اليهودي وتلبية جميع طلباته ، ولكنها ستسعى لتعديل بعض المواد .

٤ - يستدعى رئيس الوفد الأردني في رودس للاشتراك في المفاوضات وللإطلاع على كل ما يجرى ليسهل توقيع الهدنة في رودس .

(١) عبد الله التل « مذكراته » ، ص ص ٥٢٠ - ٥٢١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ص ٥٢١ - ٥٢٢ .

٥ - يفاوض اليهود في هذه المرة كل من : فوزى باشا الملقى - وزير الدفاع ، فلاح باشا المدادحة - وزير العدلية ، حمد بك الفرحان - سكرتير الحكومة ، الميجر كوكر - رئيس فرع الحركات الحربية .

٦ - تكون الاتفاقية مع اليهود سرية ، وتدمج في هدنة رودس وتصدر كأنها تمت في مفاوضات الهدنة هناك ويحاط نائب الوسيط والمراقبون علماً بكل ما جرى .

وفي اجتماع الشونة يوم ٢٦ مارس ١٩٤٩ ، شرح الملك عبد الله موقف أمريكا وإنجلترا ، ووضح أنه لا يعتمد عليهما وعلى وعود أية أمة أجنبية . وكشف النقاب عن البرقية الواردة له من المستر بيغن حيث جاء فيها : « تنصح حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تتصلوا جلالتكم شخصياً بالمستر ترومان لاستطلاع رأيه في المشكلة^(١) . واستطرد الملك عبد الله قائلاً إنه رغم اعتقاده بعدم جدوى الاتصال بترومان فإنه قد بعث له برسالة خاصة يوم ٢٥ مارس ١٩٤٩ يرجوه فيها أن يتدخل في الأمر لإيقاف اليهود عن حدهم^(٢) .

وفي يوم ٢٩ مارس ١٩٤٩ ، أرسل الرئيس الأمريكي ترومان رده على رسالة الملك عبد الله ، حيث جاء فيها : « يشكر المستر ترومان لجلالتكم اتصالكم به ، وينصح بقبول مطالب اليهود في هذه المرة . ويعد المستر ترومان لجلالتكم أن يقف حائلاً دون طلبات يهودية في المستقبل ، أو أى توسع يهودى جديد على حساب القسم العربى الباقي من فلسطين^(٣) .

عاد من رودس يوم ٢٩ مارس ١٩٤٩ القائمقام أحمد صدقى الجندى رئيس الوفد الأردنى في مفاوضات رودس ومعه الرئيس على أبو نوار عضو الوفد ، لحضور الجلسة الختامية التى تعقدها الحكومة الأردنية مع اليهود في الشونة ، لوضع الصيغة النهائية لاتفاقية المثلث^(٤) .

(١) عبد الله التل « مذكراته » ، ص ٥٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، نفس المكان .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٢٧ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٢٩ .

وفي مساء اليوم التالي ٣٠ مارس ١٩٤٩ ، وبناء على طلب الملك ، تحرك حرس الجيش مع الوفد اليهودي من القدس للشونة . وكان الوفد اليهودي مكوناً من نفس الأعضاء الذين اشتركوا في الجلسات السابقة بالإضافة إلى (روبين شيلوح) رئيس الوفد اليهودي في رودس الذي حضر للاشتراك في آخر جلسة كما فعل رئيس الوفد الأردني^(١) .

وبعد ترحيب الملك عبد الله بأعضاء الوفد الإسرائيلي ، أذن لتوفيق باشا أبو الهدى - رئيس الحكومة الأردنية - بالتحدث إلى الوفد رسمياً وباسم الحكومة الأردنية . وبدأ توفيق أبو الهدى موجهاً كلامه إلى إيتان والملك صامت لا يتكلم : « وتعلمون سيادتكم أن السياسة الأصلية التي سرنا عليها ، هي أن يقف الجيش العربي على حدود القسم العربي من فلسطين ولا يتعداه ولم يتعداه بالفعل ولو أن هذه السياسة لم تقل أو تنشر ، إلا أنها كانت بالفعل مرسومة . ولم يكن هناك ميل للحرب بالمرّة ، ولا نية أكيدة . ويمكنكم أن تقدروا صعوبة موقفنا في تنفيذ تلك السياسة المرسومة ، وفي الانجراف مع سياسة الدول العربية بحجارة لها وللتغطية فقط . والآن لن نتقيد بعد اليوم بنصائح خارجية حتى ولا بالسياسة العربية . ونرغب من كل قلوبنا أن نصل معكم إلى تسوية وصلاح دائم . وإذا توافرت لديكم حسن النية كما هي عندنا ، لا شك بأننا سننهي كل المشاكل بما تمليه المصالح المشتركة وحسن الحوار بين بلدينا . والمشكلة الحالية هي الهدنة الدائمة التي تطالبون فيها بتغيير الحدود وصعوبة ذلك علينا . وحكومة صاحب الجلالة ترى وجوب التقيد بمشروع التقسيم وفيه تقسيم المنطقة إلى :

(أ) منطقة داخلية حسب المشروع بدولتكم .

(ب) منطقة داخلية حسب المشروع لنا أي بالقسم العربي .

ثم استطرد توفيق باشا أبو الهدى قائلاً : « إن اتفاقية هذه الليلة ستدخل في اتفاقية رودس وكأنها جزء منها ، وهو ما جعلنا نستدعي صدقي بك الجندي ليشارك بنفسه في محادثات الليلة »^(٢) .

(١) عبد الله التل « مذكراته » ، ص ص ٥٢٩ - ٥٣٠ .

(٢) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ص ٥٣١ - ٥٣٢ .

رد إيتان على توفيق باشا أبو الهدى قائلاً : « ... إن الصداقة يجب أن تكون على أساس متين لا تشوبه شائبة في المستقبل ومن الأسس التي ستجعل صداقة إسرائيل بالأردن قوية ، هي تسوية مشكلة المثلث بما يرضى إسرائيل ويؤمن سلامتها وطمأنينة شعبها ، إن طلبات إسرائيل في المثلث لا تقبل المساومة ، ولا يمكن التنازل عن شيء منها ، لأن الخبراء العسكريين أوصلوا بما كحد أدنى لتأمين سلامة الدولة اليهودية الفتية من تلك الناحية ، وتوصيتهم هذه تعتبر بنظر الحكومة أهم بكثير من قضية لاجئين وتعويضات وما شابه ذلك ، لأن سلامة إسرائيل هي ما يطالب بها الوفد اليهودي بالدرجة الأولى ، ومتى تأمنت هذه المطالب سيتم الاتفاق هذه الليلة »^(١) .

وعلى الفور بدأت المفاوضات بين الوفد الأردني والوفد اليهودي واستعمل فوزى باشا الملقى وزير الدفاع الأردني مقدرته ومؤهلاته الدبلوماسية الحارقة ، وعمل كل ما باستطاعته ليزحزح اليهود عن شبر واحد مما طلبوه ولكن دون جدوى . وعندما قاربت الساعة الرابعة صباحاً وقع الطرفان الاتفاقية التي لم تختلف عن مسودة الاتفاقية السابقة في شيء^(٢) . وزادت هذه الاتفاقية على سابقتها بالمادة التي جعلتها نهائية نافذة المفعول بمجرد توقيع الهدنة في رودس ، وقد وقع الاتفاقية والخراط كل من فوزى باشا الملقى وزير الدفاع الأردني وفلاح المدادحة وزير العدلية والقائم مقام صدقي الجندي رئيس وفد رودس والرئيس على أبو نوار عضو وفد رودس والميجر كوكر رئيس فرع الحركات الحربية الأردنية . وعاد صدقي الجندي إلى رودس حاملاً نسخة من الاتفاقية لإدماجها في معاهدة رودس^(٣) .

وحينما عاد رئيسا الوفدين الأردني واليهودي إلى رودس ، لم تستغرق المفاوضات أى وقت بعد أن حقق اليهود مطالبهم جميعاً . وقدم الوفدان نسخة اتفاقية الشونة إلى الجنرال رالى والدكتور بنش ، وعلى ضوءها قاما بتنظيم اتفاقية الهدنة التي وقع عليها

(١) عبد الله التل « مذكراته » ص ص ٥٢٢ - ٥٣٣ .

(٢) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ص ٥١٥ - ٥١٦ . انظر : مسودة الاتفاقية ، ص ص ٥١٥ -

٥١٦ .

(٣) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ص ٥٣٣ - ٥٣٥ .

الطرفان في الساعة السابعة والنصف من مساء الأحد ٣ أبريل ١٩٤٩^(١)، التي شملت جميع النقب بما في ذلك أم الرشرش التي احتلها اليهود في الهدنة، لا بل سلمت إليهم تسليمًا^(٢). لقد جعلت اتفاقية الهدنة في رودس حدود إسرائيل كما هو موضح في الخريطة المرفقة^(٣).

وهكذا سلم الوفد الأردني بحق اليهود في النقب الجنوبي حتى خليج العقبة. ولم يبق للأردن موضع قدم في جنوب فلسطين، ومع أن الوفد وصل إلى رودس حاملاً الخرائط التي تشير باحتلال الجيش العربي لتلك المنطقة الشاسعة. ويقع اللوم في هذا على الحكومة الأردنية وحدها^(٤).

إلا أن وثائق جامعة الدول العربية توضح صورة أخرى لما سبق أن قاله توفيق باشا أبو الهدى - رئيس وزراء الأردن.. ففي مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي عقد في يناير سنة ١٩٥٥، روى توفيق باشا قصة احتلال إسرائيل لأم رشرش للتدليل على أن أحد أهداف قيام إسرائيل هو فصل مصر عن المشرق العربي، فذكر أنه عندما بدأت القوات اليهودية في تقدمها جنوباً في اتجاه خليج العقبة في مارس ١٩٤٩ لاحتلال أم رشرش جاءه الوزير المفوض البريطاني في عمان ليقول له بأن حكومته ترى بضرورة استمرار المواصلات البرية بين مصر والدول العربية وتقتراح إرسال كتيبة بريطانية إلى مدينة العقبة لتمنع اليهود من الوصول إلى خليج العقبة. وأوضح أن تواجد كتيبة بريطانية في ميناء العقبة كان يتطلب موافقة الحكومة الأردنية حسب الاتفاقية العسكرية بين البلدين، وأضاف أنه وافق فوراً على الاقتراح، وكانت الحكومة البريطانية ترغب في الاحتفاظ بخطوط مواصلاتها بين قواتها في قناة السويس، وقواعدها في الأردن والعراق والخليج. ووصلت الكتيبة فعلاً إلى ميناء العقبة الأردني على أن تتحرك في الوقت المناسب لوقف التقدم اليهودي، إلا أنها ظلت في ميناء

(٤) عبد الله التل، المصدر السابق، ص ٥٣٦.

(١) عبد الله التل «مذكراته» ص ٤٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٣٦ - ٥٣٨، انظر الخريطة.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٣٩.

العقبة دون أن تتحرك لتنفيذ المهمة المكلفة بها ، بينما استمرت القوات اليهودية في تقدمها إلى أن احتلت أم الرشرش . وذكر توفيق باشا في روايته هذه أنه استدعى القائد الإنجليزي واستفسر منه عن السبب في عدم التعرض للقوات اليهودية ، ووقف الزحف اليهودي ، فأجاب بأن التعليمات التي لديه هي عدم التعرض للقوات اليهودية إلا إذا اعتدت على الحدود الأردنية^(١) .

واستدعى توفيق باشا الوزير المفوض البريطاني مستنكراً الموقف البريطاني وذكره بجديثه وطلب منه تفسيراً لموقف الحكومة البريطانية . وفي اليوم التالي وصلته رسالة مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا ، يبلغه فيها أن الحكومة الأمريكية ضغطت عليه لتغيير سياسته والسماح لإسرائيل باحتلال أم الرشرش ، وكان الرئيس ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترف بإسرائيل فور إعلان قيامها وأطلق المقولة المشهورة بأن العرب ليس لهم صوت في انتخابات الرئاسة الأمريكية^(٢) .

ورواية توفيق أبو الهدى تشير إلى مدى التواطؤ الأمريكي اليهودي في التخطيط لقيام إسرائيل وعدوانها على الشعب الفلسطيني وتحقيق أهدافها للوصول إلى خليج العقبة ، وتشير أيضاً إلى مسئولية بريطانيا التي لم تكن في تلك الوقت بالذات بالدولة المستضعفة لتخضع للضغط الأمريكي بهذه البساطة^(٣) .

وبعد اغتيال الملك عبد الله وإعفاء ابنه الملك طلال وتولى الملك حسين الحكم حيث كان صغيراً ، طلب توفيق أبو الهدى عقد جلسة سرية لمجلس النواب الأردني حمل فيها الملك عبد الله كل النكبات وهاجمه واتهمه في أمور كثيرة وقال إن الملك فاروق والملك عبد الله كانا يتسابقان للسيطرة على أكبر جزء من فلسطين وإن الملك

(١) وثائق جامعة الدول العربية ، غير منشورة ، محضر جلسة مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد بمقر الجامعة بالقاهرة في يناير ١٩٥٥ ، رواية توفيق باشا أبو الهدى - رئيس وزراء الأردن قصة احتلال إسرائيل لأم الرشرش .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية ، غير منشورة ، محضر جلسة مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد بمقر الجامعة بالقاهرة في يناير ١٩٥٥ ، رواية توفيق باشا أبو الهدى .

(٣) محمود رياض ، « مذكراته » ، الجزء الثاني ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٢٢ .

عبد الله عين حاكمًا عسكريًا على اللد والرملة وهو نعيم عبد الهادي وأجبر جلوب باشا على إعطائه سرية من الجيش لحماية نعيم عبد الهادي لا لمقاتلة اليهود طمعًا في ضمها إلى ملكه وقال إنه هرب إلى بيروت لعدم توقيع اتفاقية رودس أو تصديقها لكنه أجبر على ذلك فيما بعد وقال إن الملك عبد الله هو الذي كان يتصل مع اليهود منذ عام ١٩٤٥ مع الياهو ساسون في باريس محاولاً ضم فلسطين مع الأردن تحت ملكه وإعطاء اليهود حكمًا ذاتيًا في مناطق اكتظاظهم ثم محاولاته الكثيرة لضم فلسطين أو أي جزء منها له وتحت ملكه وحمل الملك عبد الله كل شيء وقال عندي الوثائق الثبوتية^(١).

ولكن مجلس النواب الأردني قال له : هذا دفاع مرفوض لأن رئيس الوزراء هو المسئول عن التنفيذ ورد توفيق أبو الهدى قائلاً : إنه عارض وحدة الضفتين وقدم مذكرة خطية بذلك للملك عبد الله قال فيها إن قضية فلسطين قضية عربية إن لم تكن دولية ولا يستطيع الأردن تحملها وأن الوحدة هذه ستشكل خطرًا على الأردن ، ثم قال : والآن أكرر ما قلته إذا رغبتم وأنتم نواب الأمة فسأعلن فصل هذه الوحدة^(٢).

استاءت العائلة الهاشمية من توفيق أبو الهدى بسبب هذا البيان وقال الكثيرون إنه انتهazy غدار . وفي الأول من يوليو ١٩٥٦ وجد أبو الهدى ميتًا في بيته في عمان ومربوطًا برقبتة بجبل في شباك الغرفة وصدر بيان رسمي أردني نعي فيه رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى وقال البيان الرسمي إن المرحوم كان يعاني من مرض عصبي وقد وجد منتحرًا في بيته وهكذا انتهت حياته^(٣).

وقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر : « إن إسرائيل ضربت بقرارات الأمم المتحدة الصادرة سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، سنة ١٩٤٩ عرض الحائط » . وتساءل : ماذا فعلت إسرائيل بقرارات الهدنة التي فرضها مجلس الأمن ؟ إنها احتلت كل ما احتلته من

(١) نجيب الأحمد ، « فلسطين تاريخًا ونضالاً » ، دار الجليل للنشر ، عمان ، الأولى ١٩٨٥ ، ص ٦١٧ .

(٢) نجيب الأحمد ، « فلسطين تاريخًا ونضالاً » ، ص ٦١٧ .

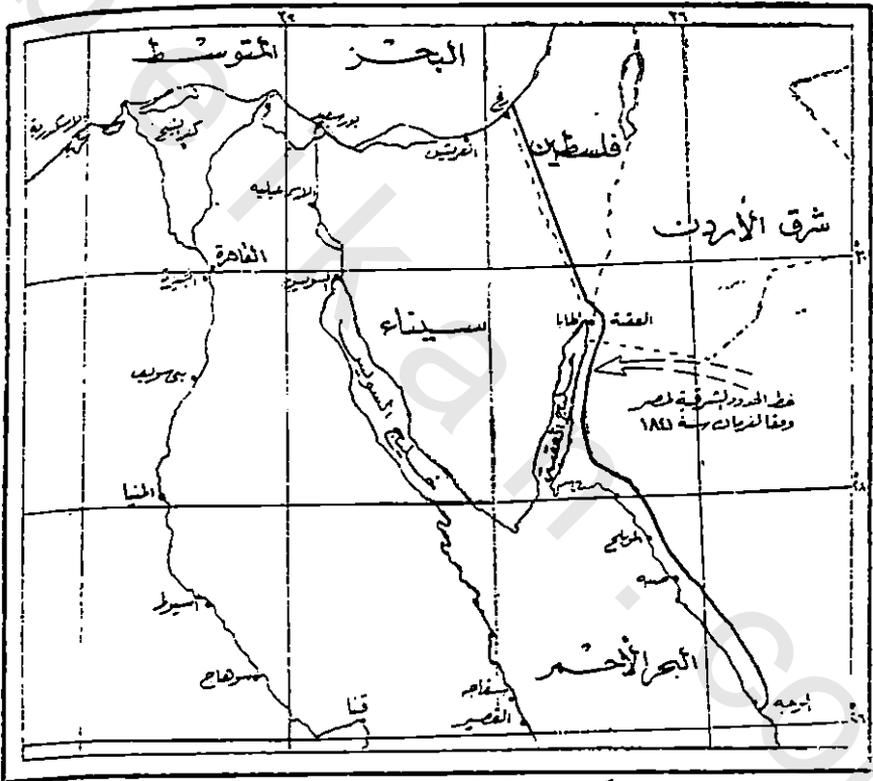
(٣) المصدر السابق ، ص ٦١٨ .

الأرض الفلسطينية بعد هذه القرارات ، وأبرز مثل على ذلك ميناء إيلات الذى بنته إسرائيل على موقع أم الرشرشش العربي . لقد احتلت هذه المنطقة بعد اتفاقيات الهدنة... جرى توقيع اتفاقيات الهدنة فى فبراير ١٩٤٩ . وفى مارس ، الشهر الذى يليه مباشرة ، احتلت إسرائيل هذا الموقع وداست بأقدامها على كل قرارات مجلس الأمن وعلى اتفاقيات الهدنة التى لم يكن الحبر الذى وقعت به قد جف بعد ^(١) .

والخلاصة : إنه على الرغم من صعوبة طرح قضية احتلال إسرائيل لقرية (أم رشرشش) المصرية العربية على بساط التحكيم الدولى العادل إلا أننا نطالب بذلك لتعود كما كانت دوماً ، جزءاً عزيزاً غالباً من أرض هذا الوطن ، ولتبقى فى نفوسنا جميعاً رمزاً نبيلاً للإصرار على نيل الحق وعدم التفريط فى التراب الوطنى مهما طال الزمان .

إن الوثائق التاريخية هى اللغة الموضوعية التى تحمل أمانة الحقائق ، لا تصبغها بلون ، ولا تحملها بفكر أو رؤية أو غرض ، وإنما تسوقها للقارئ وللتاريخ فى حياد وتجرد ، وليقف القاصى والدانى على دقائق هذه القضية ، ويتعرف على أبعادها . إننا نطالب بتقديم هذه القضية العادلة لمحكمة العدل الدولية كما حدث فى قضية طابا وكلنا ثقة فى حقنا الوطنى الأصيل فى عودة قرية (أم رشرشش) للسيادة الوطنية .

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، « وثائق عبد الناصر - خطاب ، أحاديث ، تصريحات ، الفترة يناير ١٩٦٧ ديسمبر ١٩٨٦ » ، حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى ممثلى أجهزة الإعلام العالمية والعربية فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بالقاهرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .



الحد الشرقي لمصر وفقاً لقرارات سنة ١٨٨٥

الحد الشرقي لمصر وفقاً لقرارات سنة ١٩٤١

المصادر

أولاً : وثائق غير منشورة

- ١ - العربية
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب فلسطين - ملف الهدنة رقم (٦٦٥) .
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب ١٩٤٨ ، ملف رقم (٦٦٨) ، ملف العملية « شن تاف شن » .
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب ١٩٤٨ ، ملف رقم (٦٨٨) ، ملف العملية « شن تاف شن » .
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب ١٩٤٨ ، ملف رقم (٦٧١) ، ملف العملية « عوفداه » .
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، ملف رقم (٧١٠) ، ملف معارك لواء النقب ولواء جولاني واللواء الثامن المدرع الإسرائيلي .
- وثائق وزارة الخارجية المصرية مذكرة رقم ٣٦ بعث بها الدكتور وحيد رأفت مستشار الرأي لوزارة الخارجية إلى السيد وزير الخارجية المصرى الدكتور محمد صلاح الدين بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ .
- وثائق وزارة الخارجية المصرية مذكرة من الخارجية المصرية إلى الحكومة البريطانية برقم (٥٥) بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .
- وثائق وزارة الخارجية المصرية مذكرة رقم (٤٢) بعث بها وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .
- وثائق جامعة الدول العربية ، محضر مجلس مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة فى يناير ١٩٥٥ ، رواية توفيق باشا أبو الهدى - رئيس وزراء الأردن - لاحتلال إسرائيل لأم الرشرش .

٢ - الأجنبية

- Foreign Office, Registry No. E. 12296/582/65, November 7-1922.
- Foreign Office, "Effects of deviation of river on boundaries", E. 2916/65/1927.
- Foreign Office, S.W.I. to Colonial Office, E. 2916/65/, 12th July, 1927.
- Foreign Office, "Memorandum on the exclusion of Palestine from the area assigned for Arab independence by McMahon - Hussein Correspondence of 1915 - 1916", No. 5539/21590. October 24, 1930. London.
- Telegram from the Secretary of States for the Colonies to the High commissioner for Palestine, No. 280, 28th August 1922.
- Telegram from the Secretary of States for the Colonies to the High commissioner for Palestine, No. 286, 30th August 1922.
- Department of State, Division of Publication, Series, C, No. 55, Palestine No. 1 "Mandate for Palastine", prepared in the Division of NEAR EASTERN Affairs. U.S.A., May 1926.

ثانياً : وثائق منشورة

١ - العربية

- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، « اتفاقية الهدنة العامة المصرية - الإسرائيلية ، هيئة الأمم المتحدة - رودس - اليونان ، ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ » ، القاهرة مطبعة الحربية والبحرية الفرعية ١٩٤٩ .
- وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب فلسطين - ملف الهدنة رقم (٦٦٥) .
- وثائق وزارة الخارجية المصرية ، القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤) ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٥٥ .
- وزارة الدفاع الوطنى - الجيش اللبناني ، الأركان العامة ، الشعبة الخاصة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، « القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى » ، بيروت ١٩٧٣ .
- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة فلسطين ، الشعبة السياسية « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » ، المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .
- الحكومة المصرية ، « جريدة الوقائع المصرية » ، العدد ١٢٧ ، السنة ٧٦ ، بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٠٦ .
- نص الاتفاقية المصرية التركية المتعلقة بالحد السياسى الشرقى المصرى التركى (الفلسطينى) .

- أنيس صايغ وآخرون ، الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، مطبعة ميلانو ستامبا (فارجليانو- إيطاليا) .
- وزارة الإرشاد القومي ، « ملف وثائق فلسطين - مجموعة الوثائق الفلسطينية » ، الجزء الأول ، القاهرة
١٩٦٩ .

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، « وثائق عبد الناصر - خطب ، أحاديث ،
تصريحات ، الفترة يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٨٦ » ، حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى ممثلي
أجهزة الإعلام العالمية والعربية في المؤتمر الصحفي الذي عقد بالقاهرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، مطابع
الأهرام التجارية ، القاهرة ١٩٧٣ .

٢ - الأجنبية

- F.O. 882/17. Syrian political situation since 1800.
- F.O. 78/5479. Immigration of Jelils into Palastine, 1891 - 1905.
- United Nations Peacekeeping, 1946 - 1967, Documents and Commentary.
The - Middle East, Oxford University Press, London 1969.

ثالثاً : المذكرات الشخصية

١ - غير منشورة

- أحمد فؤاد صادق ، الأوراق الشخصية ومذكراته .
« أحمد فؤاد صادق : كان يشغل منصب قائد القوات المصرية بفلسطين بعد اللواء أحمد على المواوى ،
ثم شغل منصب رئيس أركان الجيش المصرى » .
- حسن البدرى ، الأوراق الخاصة ، وقد شغل اللواء أركان حرب حسن البدرى مناصب عسكرية كثيرة
منها : رئيس هيئة البحوث العسكرية بالقوات العسكرية المسلحة ، ومدير أكاديمية ناصر
العسكرية العليا .
- عبد الرحمن عزام ، الأوراق الشخصية ومذكراته .
« عبد الرحمن عزام : شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية » .
- محمود رياض ، ومذكراته الخاصة ومحاضر اجتماعات لجنة الهدنة .
« محمود رياض : شغل منصب وزير خارجية مصر خلال الفترة من عام ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٢ ثم شغل
منصب أمين عام جامعة الدول العربية من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٩ » .

٢ - منشورة

- أحمد شفيق باشا ، « مذكراتي في نصف قرن » ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .
- أحمد شفيق باشا ، « مذكراتي في نصف قرن » ، الجزء الثاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .
- أحمد شفيق باشا ، « حوليات مصر السياسية » ، عشرة أجزاء ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٣٦ .
- رشدي باشا ، « مسألة العقبة » ، دار الكتب المصرية .
- عبد الحميد الثاني (السلطان) ، « مذكراتي السياسية ١٨٩١ - ١٩٠٨ » ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٧ .
- عبد الله التل ، « مذكراته - كارثة فلسطين » ، دار القلم ، القاهرة ١٩٥٩ .
- محمود رياض ، « مذكراته » ، الجزء الثاني ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .
- نجيب الأحمد ، « فلسطين تاريخاً ونضالاً » ، دار الجيل للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ .

رابعاً : المقابلات الشخصية

- أمين حامد هويدى ، مقابلات كثيرة معه ابتداء من ١١ أكتوبر ١٩٨٩ وحتى الآن بمنزله بالحى الثانى بمصر الجديدة. وأمين هويدى شغل مناصب كثيرة منها: وزير دولة لشئون مجلس الأمة ووزير حربية .
- زكريا محيى الدين ، مقابلات معه عام ١٩٦٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٦ ، بمنزله بالعجوزة وقد شغل مناصب كثيرة منها : وزير الداخلية ورئيس وزراء ونائب الرئيس جمال عبد الناصر .
- عبد اللطيف البغدادي ، مقابلات معه عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٦ ، بمنزله بمدينة نصر . وقد شغل مناصب وزارية كثيرة ثم شغل منصب نائب الرئيس جمال عبد الناصر .
- كمال الدين حسين ، مقابلات كثيرة معه عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٦ ، بمنزله بالعجوزة وبنها . وقد شغل مناصب وزارية كثيرة ثم شغل منصب نائب الرئيس عبد الناصر .
- محمد صلاح الدين ، مقابلات معه بمنزله بالزمالك . وقد شغل منصب وزير خارجية مصر فى آخر وزارة وفدية .
- محمود رياض ، مقابلات معه كثيرة وشبه مستمرة خلال الفترة من يناير ١٩٨٨ وحتى فبراير ١٩٩٢ بمنزله بالزمالك . وقد شغل مناصب كثيرة منها : عضو الوفد المصرى فى مفاوضات رودس ثم سفير مصر فى دمشق وال مندوب الدائم لمصر فى الأمم المتحدة، ووزيراً للخارجية، ثم أميناً عاماً لجامعة الدول العربية .

خامساً : الدوريات

- جريدة المقطم العدد ٥١٩٥ بتاريخ الثلاثاء ٢ مايو ١٩٠٦م الموافق ٩ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .
- جريدة المقطم العدد ٥١٩٦ بتاريخ الأربعاء ٣ مايو ١٩٠٦م الموافق ١٠ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .
- جريدة المقطم عدد يوم ٦ أبريل ١٨٩٢ .
- جريدة المقطم العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير سنة ١٩٠٦م الموافق ١٩ ذو الحجة ١٣٢٣هـ .
- جريدة المقطم العدد ٥٢٠١ الصادر في يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٠٦م الموافق ١٦ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .
- جريدة المويد ، القاهرة ، عدد يوم ٢٤ أبريل ١٨٩٢ .
- مجلة شئون فلسطين ، رقم ٥ ، نوفمبر ١٩٧١ ، بحيرة قاسمية ، « قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧١ .
- مجلة شئون فلسطين ، عدد ٥٥ ، مارس ١٩٧٦ ، عاد حامد الجادر ، « سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب » .

سادساً : الكتب والمراجع**١ - العربية**

- إبراهيم أمين غالى ، « سيناء المصرية عبر التاريخ » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ .
- أحمد أمين عامر ، « أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية » ، مجلة السياسة .
- أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسؤولين عن الأحداث » ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٨٩ .
- أسعد رزوق ، « إسرائيل الكبرى » ، سلسلة كتب فلسطين ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨ .
- أمين سامى باشا ، « تقويم النيل وعصر محمد على باشا » ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٢٨ .
- أورهان محمد على ، « السلطان عبد الحميد الثانى » ، الكويت ١٩٩١ .
- أبلى ليفى أبو عسل ، « يقظة العالم اليهودى » ، القاهرة ١٩٣٤ .
- حامد سلطان ، « مشكلة خليج العقبة » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .
- حسن البدرى ، « الحرب فى أرض السلام » ، دار الوطن العربى ، بيروت ١٩٧٦ .
- عادل محمود رياض ، « الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧ .

- عباس مصطفى عمار ، « المدخل الشرقي لمصر » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ١٩٤٦ .
- عبد الوهاب الكيالي ، « تاريخ فلسطين الحديث » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٠ .
- فيليب يوسف جلاذ ، « القاموس العام للإدارة والقضاء » ، ستة أجزاء ، الإسكندرية ١٨٩٩ - ١٩٠٢ .
- محمد السيد غلاب ، « الجغرافية التاريخية لإقليم النقب » ، المحاضرة العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، الموسم الثقافي ، سنة ١٩٥٦ .
- محمد عبد الفتاح محسن ، « دراسة موجزة عن الحدود الشرقية لمصر » ، مصلحة المساحة العسكرية القاهرة ١٩٧٨ .
- محمد فريد ، « تاريخ الدولة العلية العثمانية » ، دار الجليل ، بيروت ، بدون تاريخ .
- محمد فيصل عبد المنعم ، « أسرار ١٩٤٨ » ، دار المنها للطباعة ، القاهرة ١٩٦٨ .
- محمد محمود الديب ، « حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٩ .
- محمود كامل خلة ، « فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ - ١٩٣٩ » ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٧٤ .
- نعم بك شقير ، « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، دار الجليل ، الطبعة الأولى ١٩٩١ .
- يونان لبيب رزق ، « أزمة العقبة المعروفة بمحادثة طابا ١٩٠٦ » ، المجلة التاريخية المصرية ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ١٣ ، ١٩٦٧ ، ص ص ٢٤٧ - ٣٠٥ .

٢ - الأجنبية

- Afaf Lutfi Al - sayyid «Egypt and Cromer», John Murry, London 1968.
- Mariolile, J. «Cromer in Egypt», Elek Looks, London 1970.